دراسة

التحديات المجتمعية وقيود منصات التواصل الاجتماعي على صانعى/ات محتوى الصحـة والحقـوق الجنسية والإنجابية



دراسة

التحديات المجتمعية وقيود منصات التواصل الاجتماعي على صانعى/ات محتوى الصحـة والحقـوق الجنسية والإنجابية

صادرة عن مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة

إعداد/ دينا عبد النبي



الفهرست

م	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	1
2	مراجعة الأدبيات والفجوة البحثية	4
3	الأطر النظرية والمفاهيمية	6
4	العدالة الإنجابية	6
5	التثقيف الجنسي الشامل	6
6	الإنترنت النسوي ونسوية الجنوب	6
7	الحقوق الرقمية	6
8	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	7
9	المجال العام ومواقع التواصل الاجتماعي	7
10	المنهجية	8
11	نتائج البحث والنقاش	12
12	ملخص نتائج الاستبيان الموجه للشباب والشابات ونقاشها	12

الفهرست

م	الموضوع	الصفحة
13	ملخص المقابلات الشخصية المعمقة	18
14	الوصم المجتمعي والتحرش الجنسي	19
15	رقابة منصات التواصل الاجتماعي على المحتوى	21
16	التحديات الفنية والتقنية لعمليات إنتاج المحتوى	23
17	التحديات الأمنية والقانونية	25
18	الصحة النفسية والرفاه: الاحتراق الوظيفي والإنهاك	26
19	ملخص مجموعة النقاش مع المبادرات النسوية	31
20	رصد الاحتياجات بناءًا على المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش	34
21	نقاش نتائج المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش	35
22	توصيات البحث	39
23	ختام	43
24	قائمة المراجع	45

مقدمة

في بداية عام 2025، أطلقت مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة دراسة بحثية لاستكشاف التحديات التى تواجه صانعات المحتوي الرقمي الخاص بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ركزت محاور الدراسة على كيفية إعداد ونشر محتوي صحي وجنسي عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، والقيود التي تُفرض على صناعات المحتوى، وما يتعرضن له نتيجة عملهن ونشاطهن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛ سواء من قبل المجتمع أو سياسات إدارة منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

في ظل غياب المعلومات والخدمات المرتبطة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر، يشغل الفضاء الإلكتروني مساحة هامة للفاعلين/ات في المجال، ولصانعي/ات المحتوى، وللناشطين/ات؛ لسد الفجوات المعرفية والخدمية. وعليه، يمثل الفضاء الإلكتروني مساحة هامة لتوفير المعلومات، والاشتباك مع الجمهور، لتغيير الاتجاهات التي قد لا تكون متفهمة لأهمية قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. على مدار السنوات الماضية، تنوعت الصفحات والمنصات المعنية بتغطية قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وشهدت فئاتها المستهدفة، ورسائلها الصحية، ومحتواها زخمًا كبيرًا.

رغم ذلك، تخضع المساحات الرقمية في العموم لمعايير الرقابة المحددة من قبل الشركات التقنية الكبري كشركة ميتا/ Meta، والتي تُلزم صانعي/ات المحتوى بما يسمى "المعايير المجتمعية/ Community Standards". يتبع ذلك خطر تعليق الحسابات، أو رفض الإعلانات الموجهة التي تساعد في الوصول للفئات المستهدفة، أو حذف المحتوى، أو حجب الظهور/ Shadowbanning. تختلف "المعايير المجتمعية" من بلد لأخرى، وتؤثر مطاطية تلك المعايير على المحتوى المكتوب باللغة العربية والموجه للمراهقين/ات والشباب والشابات في منطقتنا بشكل أخص.

بجانب التحديات التي تفرضها شركات التقنيات على صانعات المحتوى، استكشفت الدراسة التحديات التقنية التي تواجههن. يشمل ذلك تكلفة إنتاج المحتوى، والمهارات التقنية المطلوبة للاستمرار في هذه العملية، والوصول للفئات المستهدفة، ودراسة وتحديد احتياجاتهم/ن، وصياغة الرسائل الصحية، وعمليات التفاوض المستمرة للحفاظ على الأمان الشخصي والرفاه النفسي أثناء مزاولة هذا العمل.

استوجب ذلك النظر لما وراء المساحات الرقمية وتأطيرها كجزء وامتداد للمساحات الأوفلاين/ الفيزيائية التي يحدث فيها التغيير المجتمعي الخاص بقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وعليه، استكشفت الدراسة أيضًا التحديات الأخرى التي تواجه صانعات المحتوى؛ من رقابة مجتمعية، ورقابة ذاتية، ووصمة اجتماعية، وأطر قانونية معوقة لاستدامة العمل، وديناميكيات القوى المختلفة بين الفاعلين/ات في المجال.

استهدفت الدراسة بشكل أساسي صانعات المحتوى الخاص بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والفاعلات في المجال ذاته من مجموعات نسوية ومؤسسات مجتمع مدني. بشكل ثانوي، استهدفت الدراسة الشباب والشابات من مستخدمي/ات الإنترنت والمتابعين/ات لصفحات ومجموعات تُعنى بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الفئة العمرية ما بين 18 إلى 35 سنة؛ لكونهم/ن الفئة المستهدفة لغالبية صانعات المحتوى المشاركات في الدراسة.

بالنظر إلى الفئتين المستهدفتين، حاولت الدراسة الوصول إلى رؤية شاملة؛ حول التحديات والاحتياجات؛ بهدف معالجتها والتغلب عليها بشكل فعال من خلال مجموعة من التدخلات البرنامجاتية المنظمة من قبل مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

أهداف الدراسة

ركزت الدراسة على

استكشاف التحديات التي تواجهها صانعات المحتوى المعني بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر في المساحات الرقمية، وأثر ذلك على تدخلاتهن ووصولهن للفئات المستهدفة، وعلى الرقابة الذاتية والمجتمعية التي يواجهنها.

تحديد احتياجات صانعي/ات المحتوى والمجتمعات ذات الصلة؛ للبناء على نتائجها في التدخلات البرنامجاتية لمؤسسة إدراك للتنمية والمساواة.

وعليه اسكتشفت الدراسة الأسئلة التالية:

- ما هي التحديات التي يواجهها صانعي/ات المحتوى الرقمي المعني بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؟
- كيف تؤثر هذه التحديات على عملية إنتاج المحتوى المتعلق بقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؟
- ما هي احتياجات صانعي/ات المحتوى الرقمي المعني بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للتصدي لهذه التحديات؟
- كيف تؤثر هذه التحديات على وصول المجموعات المستهدفة للمعلومات الخاصة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؟

مراجعة الأدبيات والفجوة البحثية



تشير الأدبيات إلى أن منصات التواصل الاجتماعي تمارس شكلاً من الرقابة الرقمية المتحيّزة ضد المحتوى المرتبط بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة حين يُنتج في السياقات العربية أو باللغات غير الإنجليزية. تعتمد هذه الرقابة على خوارزميات آلية غير شفافة، وسياسات مجتمعية فضفاضة تحظر الكلمات المرتبطة بالجسد أو الجنس حتى عند استخدامها في سياق تعليمي أو حقوقي. وقد وثّقت دراسات عالمية (مثل Gillespie 2018 وNoble 2018) كيف تساهم هذه الخوارزميات في إعادة إنتاج التمييز الجندري والعرقي، فيما أشارت منظمات عربية مثل AFE وSMEX إلى تعرض المحتوى العربي التوعوي للحذف، أو تقليل الانتشار، أو تعطيل الحسابات، حتى إن لم يكن مخالفًا لسياسات المنصات.

تناولت أدبيات عالمية متعددة، الطرق التي تُمارَس بها الرقابة الرقمية على المحتوى المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، خاصة من منظور جندري وثقافي. تشير Safiya Noble (2018) في كتابها Algorithms of Oppression إلى أن خوارزميات محركات البحث والمنصات الرقمية لا تعمل بشكل محايد، بل تعيد إنتاج التحيزات الاجتماعية، بما في ذلك التمييز ضد النساء والسود، مما يؤدي إلى طمس أو تشويه المعلومات حول الصحة الجنسية عند تقديمها من مصادر بديلة أو غير تقليدية. كما يحذر Zeynep Tufekci (2015) من أن آليات الرقابة التلقائية تفضّل ما يُعرف بـ"السلامة الأخلاقية" على حساب الحق في المعرفة، مما يؤدي إلى إقصاء محتوى توعوي أو علمي لمجرد تضمنه كلمات مفتاحية تتعلق بالجنس أو الجسد. وتوضح هذه الأدبيات أن الرقابة ليست فقط انعكاسًا لتحفظ ثقافي، بل ممارسة منهجية تضع قيودًا على الحق في الوصول إلى المعلومة، خاصة عند تقاطع النوع الاجتماعي مع العرق أو اللغة أو الموقع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والعرق الخاص بصناع/ات المحتوى، بحسب الأدبيات.

رغم النشاط الملحوظ لمبادرات ومؤسسات مصرية في هذا المجال، إلا أن هناك فجوات بحثية كبيرة في السياق المصري، منها غياب دراسات منهجية ترصد تجارب الحذف والتقييد من وجهة نظر صانعات وصانعي المحتوى، وعدم وجود تحليل سياساتي واضح لتوجهات منصات مثل Meta أو TikTok تجاه المحتوى العربي المتعلق بالصحة الجنسية. كما لا توجد أبحاث تربط بين الرقابة الرقمية والتمييز الطبقي أو الجندري أو الجغرافي في مصر، أو توثق كيف تؤثر هذه الرقابة على الوصول العادل إلى المعرفة. هذا النقص يحدّ من القدرة على بناء استجابات حقوقية وتقنية فعّالة تراعي الواقع المحلي.

نشرت بعض المبادرات والمؤسسات والمشاريع المصرية العاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مثل "الحب ثقافة" و"Motherbeing"، منشورات تناولت تجاربهم مع الرقابة الرقمية، خاصة على منصات مثل فيسبوك وإنستغرام. وقد شملت هذه التوثيقات حالات حذف منشورات، تقليل وصول، ورفض إعلانات تتناول موضوعات مثل الامتاع الذاتي، وسائل منع الحمل، والعذرية، رغم صياغتها بلغة علمية وحقوقية. كما وثّقت تقارير صادرة عن منظمات إقليمية مثل (AFE, 2021) و(SMEX,2022) تأثير الرقابة على الفاعلين/ات الرقميين/ات في مصر ضمن السياق الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير هذه الوثائق إلى أن منصات التواصل الاجتماعي تفرض سياسات غير شفافة قد تُقيد تداول المعلومات الصحية في إطار التثقيف الجنسي، ما يدفع الفاعلين/ات في مصر إلى تعديل اللغة البصرية، استخدام رموز، أو تجنب كلمات مفتاحية للحفاظ على وجودهم/ن الرقمي واستمرارية التفاعل مع الجمهور.

تضيف هذه الدراسة إلى جهود مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والحقوق الرقمية، والإنترنت النسوي، وتساعد في فهم تحديات إنتاج محتوى رقمي عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر، وتوثيق التحديات المختلفة التي يواجهها صانعي/ات المحتوى، وتوثيق التكتيكات اللاتي يتعاملن بها، أو يلجأن إليها للتعامل مع هذه التحديات، مما يضيف إلى الأدبيات المتاحة بالتحديد عن مصر.

الأطر النظرية والمفاهيمية

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأطر النظرية لفهم وتحليل أنماط إنتاج المحتوى الرقمي حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والوصول إليه، خاصة في ظل القيود المجتمعية والرقمية التي تواجهها صانعات المحتوى والفئات المستهدفة.

1.العدالة الجندرية

يركز هذا الإطار على الروابط بين الصحة الإنجابية والعدالة الاجتماعية، ويشمل الحق في الوصول للمعلومات والخدمات، والحق في اتخاذ قرارات متعلقة بالجسد في سياقات اقتصادية وجغرافية وجندرية متقاطعة (Ross and Solinger, 2017; SisterSong, 2003).

2. التثقيف الجنسي الشامل

التثقيف الجنسي الشامل كإطار نظري يُستخدم لفهم وتحليل كيفية تناول الأفراد والمجتمعات، وكذلك السياسات والمؤسسات، لقضايا الجسد، والنوع الاجتماعي، والعلاقات، والصحة الجنسية والإنجابية. فهو ليس فقط محتوى تعليمي، بل يمثل رؤية شاملة لتحرير المعرفة المرتبطة بالجسد والجنس والحقوق، من منظور تقاطعي، نقدي، وحقوقي.

3.الإنترنت النسوي ونسوية الجنوب

يتموضع الفضاء الرقمي كمجال سياسي يُعاد فيه إنتاج علاقات القوى. تنطلق نسوية الجنوب من أهمية إنتاج معرفة تنبع من السياق المحلي لا من نسق مفروض، فيما يسائل الإنترنت النسوي الرقابة الرقمية كأداة لإقصاء المعرفة الجسدية والنسوية. (Haraway, 1991; Mohanty, 2003).

4. الحقوق الرقمية

يركّز هذا الإطار على حرية التعبير، والخصوصية، والحق في الوصول إلى المعلومة، والحق في الوصول إلى الإنترنت، وحماية البيانات، وتكافؤ الوصول إلى المعلومات. ويُعد حظر المحتوى التوعوي أو تقليل انتشاره انتهاكًا مباشرًا لهذه الحقوق. إذ تُمارس الرقابة بشكل غير متكافئ، خصوصًا ضد المحتوى المتعلق بالصحة الجنسية للنساء. (DeNardis, 2020; APC, 2016).

5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

يشير هذا الإطار إلى أن أدوات الإعلام الجديدة، بما فيها الإنترنت ومواقع التواصل، تمثل فضاءات بديلة للفعل السياسي والاجتماعي. ففي السياق المصري، ساهمت ICT في خلق فرص سياسية جديدة، وخفضت تكاليف التنظيم والتعبئة (Lynch, 2011)، كما مكّنت من تداول الصور والمفاهيم عبر الحدود المحلية والإقليمية (Khanna et al., 2013). غير أن هذا الفضاء نفسه أصبح محل صراع على السيطرة، حيث تدخلت الحكومات للحد من فاعليته (Morozov, 2011).

6. المجال العام ومواقع التواصل الاجتماعي

تم النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها امتدادًا أو إعادة تشكّل للمجال العام (public sphere)، حيث يتفاعل الأفراد لتبادل الآراء وممارسة الضغط خاصة في السياقات التي تفرض تضييقات على المجال العام كالسياق المصري. وعليه، لا تنظر الدراسة إلى المجال الرقمي لكونه منفصلًا عن المجال العام، بل تنظر إلى مساحات الاشتباك والامتداد والتفاوض بين استخدام المساحات الرقمية والمساحات على الأرض. وعليه، يتطلب إعادة تعريف المجال العام رقمياً (El-Nawawy & Khamis, 2009). ورغم التضييق المتزايد، تبقى مواقع التواصل مجالًا للكثير من الفئات المهمشة/ التي تتعرض لإقصاء هيكلي (structurally excluded groups) للتعبير والتنظيم والمقاومة (Al-Rawi, 2014).

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة نوعية-كمية مختلطة (Mixed-Methods Approach) تجمع بين أدوات البحث الكمي والنوعي، بهدف استكشاف ممارسات إنتاج وتداول المحتوى الرقمي حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتحديد التحديات التقنية والاجتماعية التي تواجه العاملات في هذا المجال، إلى جانب تحليل كيفية وصول الجمهور المستهدف من الشباب والشابات إلى المعلومات.

أولاً: المقابلات المعمقة (In-depth Interviews)

تم إجراء تسع مقابلات معمّقة مع صانعات محتوى متخصصات في التوعية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بهدف استكشاف ممارساتهن في إنتاج المحتوى الرقمي، والتحديات التقنية والاجتماعية التي يواجهنها، وآليات التفاعل مع الجمهور والمنصات الرقمية. تم توجيه الدعوة إلى 13 مشاركة محتملة في الدراسة عبر الإيميل، ووافقت تسعة مشاركات على المشاركة في الدراسة، بينما اعتذرت مشاركة محتملة واحدة، ولم نتلق ردًا من ثلاثة أخريات. ضمن الإطار الزمني للدراسة. ولاعتماد المقابلات على التعمق في المناقشات، اكتفينا بعدد تسعة مقابلات شخصية.

شملت العينة

- ستة مشاركات من العاملات ضمن مؤسسات نسوية ومنظمات مجتمع مدني.

لدى خمسة من المؤسسات مقرات في القاهرة مع وجود تداخلات، تمتد لمحافظات مختلفة، وتعمل أحد المؤسسات من صعيد مصر.

- ثلاث مشاركات يعملن بشكل مستقل كصانعات محتوى رقمي.

- تمت جميع المقابلات عبر الإنترنت باستخدام تطبيق جيتسي (Jitsi) لضمان الأمان الرقمي وسرية التواصل. وقد تم الحصول على موافقة شفهية مسبقة من جميع المشاركات بعد تعريفهن بطبيعة الدراسة والغرض منها. استمرت كل مقابلة في المتوسط ما بين 60 إلى 90 دقيقة.
- تم تفريغ محتوى المقابلات من قبل فريق مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، وتم تحليلها باستخدام التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis) بهدف استخراج الأنماط المتكررة وتفسيرها في ضوء أسئلة البحث وسياق الدراسة.

ثانيًا: مجموعة نقاش (Focus Group Discussion)

نُظّمت مجموعة نقاش عبر تطبيق Zoom بمشاركة سبع مبادرات نسوية تعمل في مجال التوعية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

تناولت الجلسة عدة محاور، من أبرزها:

- التحديات الرقمية وغير الرقمية المرتبطة بإنتاج ونشر المحتوى.
- التحديات المجتمعية، والرقابة الرقمية.
- آليات واستراتيجيات التعامل مع هذه التحديات.
- الوصول إلى توصيات من خلال أنشطة تشاركية (العصف الذهني، وترتيب التحديات).

وكما في المقابلات، تم الحصول على موافقة شفهية من جميع المشاركات في مجموعة النقاش، مع ضمان الخصوصية والسرية. وقد تم تفريغ الجلسة وتحليلها باستخدام التحليل الموضوعاتي ذاته، بما يضمن تكامل النتائج.

ثالثًا: الاستبيان الإلكتروني (Online Survey)

تم إطلاق استبيان إلكتروني لمدة شهر كامل؛ لاستطلاع آراء وتجارب الشباب والشابات (من 18 إلى 35 عامًا) فيما يخص الوصول إلى المعلومات عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تم الإعلان عن الاستبيان على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بمؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، مرفقًا بنص دعوة شجع المشاركة الطوعية والمجهّلة

حيث ورد فيه	• "إذا كان عمرك ما بين 18 إلى 35 عامًا، نشجعك على ملء الاستبيان. يمكنك الإجابة على الأسئلة بشكل مجهّل دون مشاركة أية بيانات شخصية أخرى. • يستغرق الاستبيان من 10 إلى 15 دقيقة كحد أقصى. • تُعد مشاركتكم/ن خطوة مهمة في تعزيز الوعي الصحي وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة. • نُقدّر آرائكم/ن القيمة في دعم جهودنا نحو تحسين الوصول إلى المعلومات الصحية وتعزيز المساواة."

• تضمن الاستبيان موافقة صريحة في بدايته، حيث طُلب من المشاركين/ات تأكيد رغبتهم/ن في المتابعة بعد الاطلاع على معلومات المشاركة.

عدد الإجابات	**47 إجابة مكتملة**

رابعاً: الاعتبارات الأخلاقية

تم الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث في جميع مراحل جمع البيانات. شملت هذه الالتزامات:

- الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركات/ين، شفهيًا في المقابلات ومجموعة النقاش، وتلقائيًا في بداية الاستبيان.
- ضمان الخصوصية والسرية التامة، من خلال:

1. عدم جمع أو تسجيل أية بيانات تعريفية أو شخصية.
2. عدم استخدام اقتباسات من شأنها أن تساعد في التعرف على المشاركات في الدراسة.
3. استخدام منصات رقمية آمنة قدر المستطاع تضمن سلامتهن الرقمية.
4. التأكد من حذف جميع تسجيلات المقابلات والتفريغات النصية بعد الانتهاء من كتابة المسودة النهائية للدراسة.

نتائج البحث والنقاش

ملخص نتائج الاستبيان الموجه للشباب والشابات ونقاشها

شارك في الاستبيان 58 مشاركًا ومشاركة من مصر، تم اعتماد 47 استمارة منهم لاكتمال كل البيانات، تتراوح أعمارهم/ن بين 18 و35 عامًا، بغالبية مشاركة من الشابات بنسبة حوالي 91%. توزعت الفئات العمرية كما يلي: 8 مشاركين/ات في الفئة العمرية من 18 إلى 23 عامًا، 17 مشاركًا/ة من 24 إلى 29 عامًا، و22 مشاركًا/ة من 30 إلى 35 عامًا. كما تنوعت محافظات المشاركين/ات ما بين القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدقهلية، وقنا، والمنوفية، تجدر الإشارة إلى أن عددًا من المشاركين/ات لم يحددوا محافظاتهم. لا تزال النسبة الأكبر للمحافظات المشاركة هي القاهرة (18). بالنسبة للخلفيات التعليمية، يحمل أكثر من نصف المشاركين/ات مؤهلات جامعية، بينما أشار نحو ثلثهم/ن إلى حصولهم/ن على دراسات عليا. أما من حيث الحالة الاجتماعية، فغلبت فئة غير المتزوجين/ات، إلى جانب مشاركين/ات متزوجين/ات، مطلقين/ات، أو في علاقة.

58 مشارك/ة
91% شابات

التعليم والمؤهل

أكثر من 50%: مؤهل جامعي

نحو الثلث: دراسات عليا

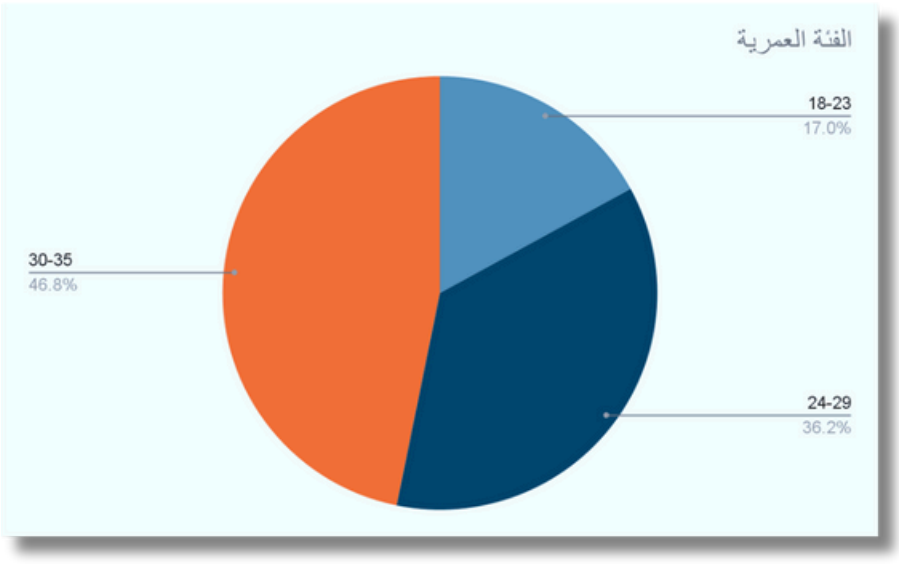
الحالة الاجتماعية

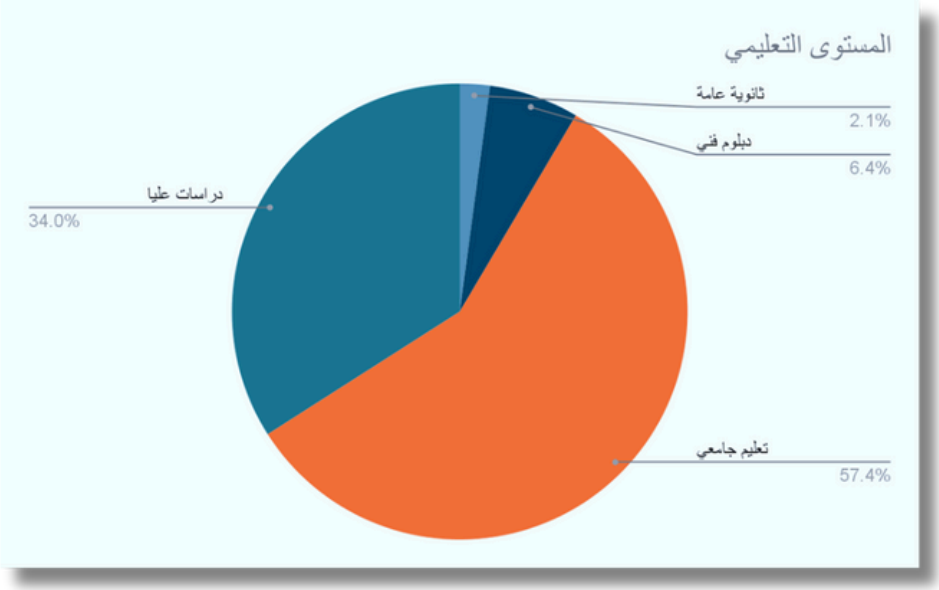
غير متزوجين/ات (الأغلبية)

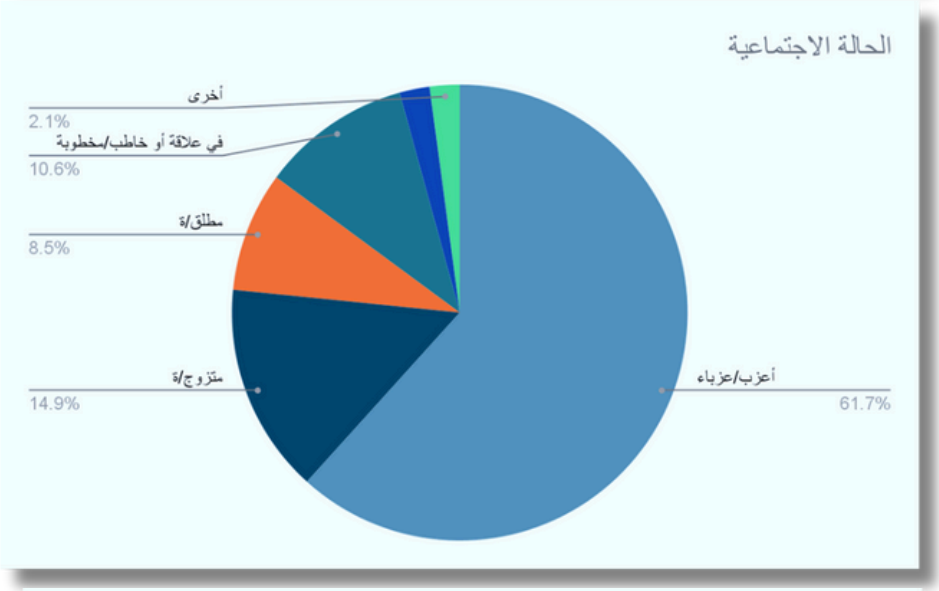
متزوجون/ات

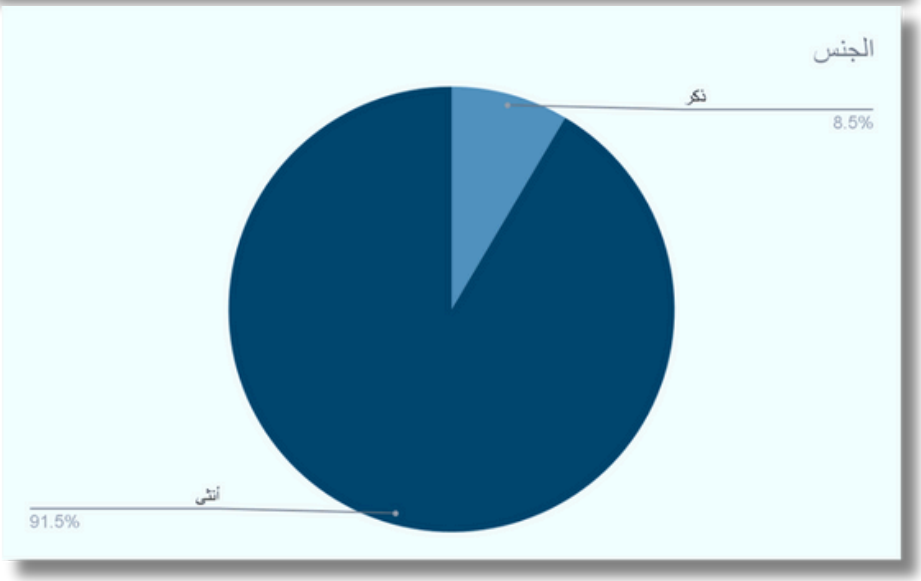
مطلقون/ات

في علاقة



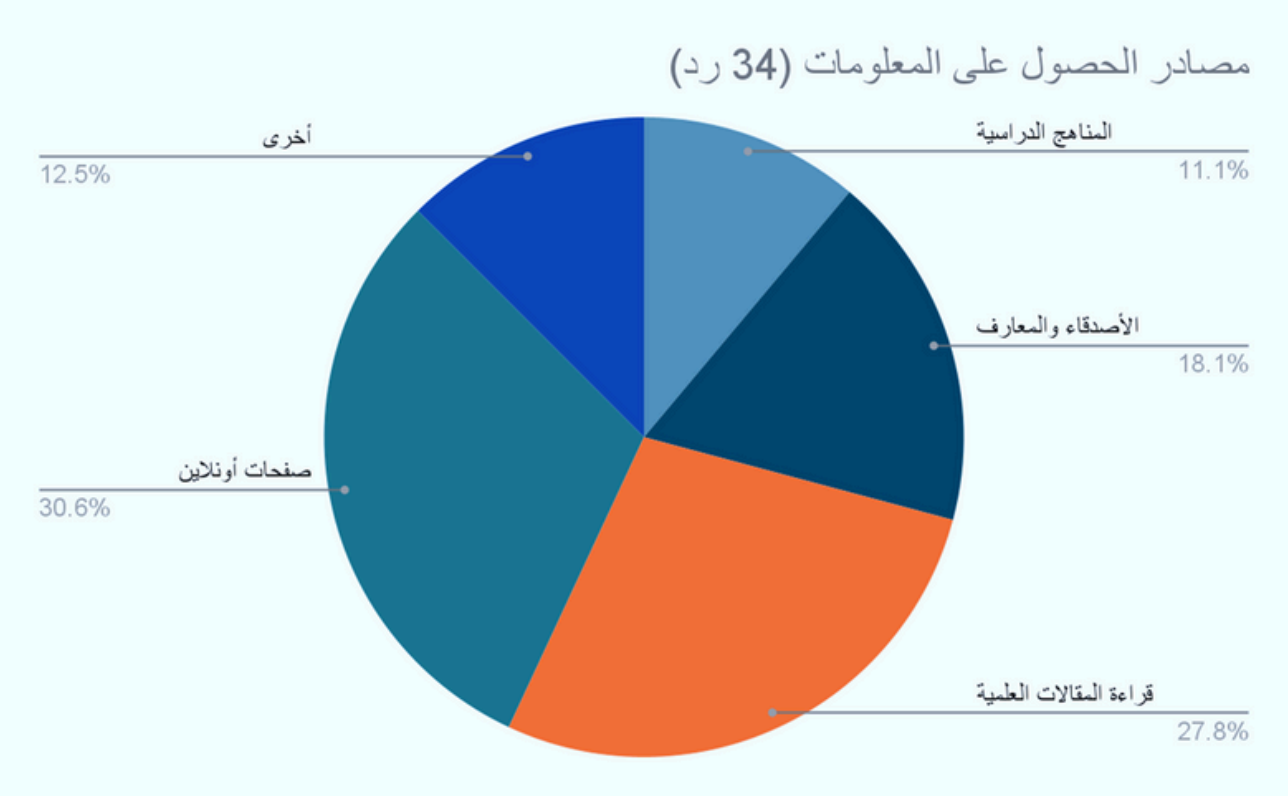

المستوى التعليمي
ثانوية عامة
2.1%
دبلوم فني
6.4%
دراسات عليا
34.0%
تعليم جامعي
57.4%


الحالة الاجتماعية
أخرى
2.1%
في علاقة أو خاطب/مخطوبة
10.6%
مطلق/ة
8.5%
متزوج/ة
14.9%
أعزب/عزباء
61.7%


الجنس
ذكر
8.5%
أنثى
91.5%

فيما يتعلق بمصادر الحصول على المعلومات حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أجاب 33 مشارك/ة موضحين الاعتماد على مجموعة متنوعة من القنوات. جاءت متابعة صفحات الإنترنت المتخصصة في الصدارة بنسبة 30.6% تليها قراءة المقالات العلمية بنسبة 27.8%، ثم تبادل المعرفة مع الأصدقاء والمعارف بنسبة 18.1%. أما المناهج الدراسية فذُكرت كمصدر من قِبل 8 مشاركين/ات فقط، بنسبة أقل. كما أشار البعض إلى مشاركتهم/ن في ورش عمل أو تدريبات متخصصة. إضافةً إلى ذلك، وردت بعض الوسائط الترفيهية مثل المسلسلات الأجنبية ومنصة YouTube ضمن فئة "أخرى"، كمصادر غير مباشرة للمعلومة. من بين الصفحات التي تم ذكرها تحديدًا: "الحب ثقافة"، "The Sex Talk"، و"Motherbeing"، وSexology، ومنتدى الجنسانية، وصفحة د. ساندرين عطا الله.

في المقابل، أظهرت بعض الإجابات غياب متابعة منتظمة، إذ أشار عدد من المشاركين/ات إلى أنهم/ن يبحثون حسب الحاجة، ويعتمدون على نتائج محركات البحث دون تمييز واضح بين المصادر. نلاحظ أيضًا أنه بزيادة المستوى التعليمي تجيب المشاركات/ين بتنوع أكبر في عدد المصادر التي يعتمدون/ن عليها للوصول للمعلومة. ورغم هذا التنوع، فإن معظم المشاركين/ات لا يتابعون صفحات محددة بشكل منتظم بل بحسب الحاجة، ما يعكس صعوبة -بالنسبة للعينة المشاركة في الاستبيان- في استمرارية التثقيف الذاتي الرقمي، وصعوبة وجود مرجعية ثابتة باللغة العربية. كما ظهرت ورش العمل والتدريبات كأحد مصادر الحصول على المعلومات أيضًا.



فيما يخص سهولة الوصول إلى المعلومات، انقسم المشاركون/ات بين من رأوا أن الوصول متاح وسهل، ومن واجهوا صعوبات. سهولة الوصول لمعلومات اعتمد على قدرة المشارك/ة على استخدام الجهاز المحمول للوصول للمعلومات، وتمكنه/ا من البحث على الإنترنت بسهولة بما يشمل المعرفة بالصفحات التي يجب التوجه إليها للوصول إلى المعلومة، إضافة إلى القراءة بأكثر من لغة، ونهاية إمكانية الوصول لجهاز كمبيوتر يساعد في عملية البحث. يلفت ذلك نظرنا إلى الاعتماد بشكل أكبر على الجهاز المحمول منه على أجهزة الكمبيوتر، والاعتماد بشكل كبير على الحصول على المعلومات أونلاين بالتوازي مع العلم المسبق بالصفحات التي يمكن التوجه إليها للحصول على المعلومة.

أما أبرز التحديات التي أشار إليها المشاركون/ات ممن وجدوا الوصول صعبًا، فتمثلت في صعوبة التحقق من المعلومات و"غياب المحتوى العربي المبسط الموثوق، صعوبة التحقق من دقة المعلومات،"، إلى جانب صعوبة الوصول للصفحات التي تقدم المحتوى المطلوب، وأخيرًا لأسباب عدم القراءة بأكثر من لغة. تكشف إجابات المشاركين/ات في خانة "أخرى" في سؤال معوّقات الوصول للمعلومات عن تحديات معرفية وثقافية عميقة تتجاوز العقبات التقنية. تمثلت أبرز العوائق في غياب ثقة بعض المتابعين/ات في المحتوى العربي المتاح، واعتباره إما غير موثوق أو غير متوازن، إذ عبّر بعض المشاركين/ات عن شعورهم بأن الصفحات تميل إلى "فرض خطاب تحرري بشكل مباشر بدلًا من تقديم معلومة محايدة تتيح لهم اتخاذ القرار بأنفسهم". كما أشار آخرون إلى هيمنة الخطابات الدينية في كثير من المقالات، وهو ما يجعل المحتوى مُقيدًا بمنظور واحد يجرّد النساء من حقهن في الاختيار. نجد هنا أنه حتى مع الوصول للمعلومة، قد لا يكون لدى المتابع/ة الثقة الكاملة بها.

> **"تعكس الردود حاجة ملحّة إلى محتوى عربي متنوع في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، يُقدَّم دون وصاية ويعزز الحق في المعرفة والاختيار الفردي."**

يمكن قراءة هذه النتائج في ضوء الفقرة السابقة، حيث أنه رغم الاعتماد الكبير على الصفحات الأونلاين إلا أن المتابعة قد تكون غير منتظمة مع صعوبة في التعرف على الصفحات المتنوعة التي تقدم محتوى عن الصحة الجنسية والإنجابية باختلاف مقارباتها. بالنسبة للمجموعة المشاركة، يعوق ذلك بناء الثقة بين المتابعين/ات وبين الصفحات؛ مما يؤثر على الثقة في المحتوى المقدم أو التوجه إلى محتوى أكثر ملائمة لاحتياج المتابع/ة. هذه الردود تعكس الحاجة إلى وجود المزيد من التنوع في المحتوى العربي الخاص بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، يقدّم ببذل المزيد من الجهد في استمالة متابعين/ات جدد مع تعريفهم/ن على التنوع الموجود بالفعل بين الصفحات.

وعليه، فإن توفير قنوات مختلفة تقدّم المعلومة دون وصاية أو خطاب مؤدلج، ما يعزز الحق في المعرفة والاختيار الفردي بشكل يشعر المتلقي بأن المحتوى نابع من السياق المحلي ملاقي لاحتياجاته/ا.

فيما يتعلق بالمعرفة بموضوعات الصحة الجنسية والإنجابية، قيّم معظم المشاركين/ات معرفتهم/ن بأنها جيدة أو كافية قبل تقديم تعريف موسع للمجال، إلا أن هذا التقييم انخفض بعد توضيح المفاهيم المتنوعة التي تندرج ضمنه، مثل الجنس الآمن، العدوى المنقولة جنسيًا، والحمل، والتشريح. يلاحظ هذا التغيير في النسب بشكل أكبر في من قاموا/قمن بتقييم معرفتهم بأنها متوسطة، حيث انخفضت النسبة من 38% إلى 20%، بينما لم تتغير بشكل ملحوظ في حالة من قاموا بتقييم معرفتهم بأنها معمقة ومتقدمة، أو في حالة ما إذا كان التقييم للمعرفة بأنها ضعيفة. يشير ذلك إلى وجود فجوة معرفية واضحة بين ما يعتقده الأفراد المشاركين في الاستبيان عن معرفتهم بالصحة الجنسية والإنجابية وبين الفهم الشامل لهذه المفاهيم.

يعكس ذلك نقصًا في التثقيف الجنسي الشامل، حيث تعتمد المعرفة غالبًا على مصادر غير رسمية مثل الأصدقاء أو الإنترنت، مما يؤدي إلى معلومات غير دقيقة أو غير شاملة. في حالة الانترنت، كما سنشير لاحقًا، تفرض القيود المختلفة صعوبة في تناول بعض موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية ، مما يجعل الوصول للمعلومات مختلف بحسب المواضيع، ويوثر على المعرفة الكلية أو الشاملة بالمظلة الواسعة للتثقيف الجنسي الشامل.

> **"تراجع تقييم المشاركين/ات لمعرفتهم بالصحة الجنسية والإنجابية بعد توضيح المفاهيم الأساسية، مما يكشف عن فجوة معرفية واضحة تعتمد على مصادر غير رسمية كالإنترنت أو الأصدقاء، ويؤكد الحاجة إلى تثقيف جنسي شامل يعزز الفهم الحقيقي للمجال."**

تُظهر إجابات المشاركين/ات في الاستبيان حول الموضوعات التي يتمنون توفر معلومات أكثر عنها أونلاين تنوّعًا في الاهتمامات، ووضوحًا في الفجوات المعرفية. حيث تكررت الإشارات إلى الحاجة لفهم أفضل للتشريح والجهاز التناسلي، والدورة الشهرية، ووسائل منع الحمل، والعدوى المنقولة جنسيًا، والتمييز بين المهبل والفرج، إلى جانب طلب معلومات عن الجنس الآمن، الامتاع والامتاع الذاتي، والميول الجنسية والهويات الجندرية، وتجميد البويضات. بينما تتوافر بعض المعلومات عن هذه الموضوعات، إلا أن موضوعات أخرى مثل الإمتاع الذاتي والميول الجنسية والهويات الجندرية والمتعة تلاقي قيودًا إضافيًا على المحتوى المعني بمناقشتها. (كما سيوضح لاحقًا)

كما أشرنا، شكلت السيدات والفتيات الغالبية المستجيبة لهذا الاستبيان، ويقابل ذلك النمو المتزايد للصفحات والمحتوى الرقمي المعني بصحة النساء في العموم، وبصحتهن الجنسية والإنجابية بشكل أخص. بينما يقوم هذا المحتوى بملء فجوة كبيرة، إلا أن المحتوى الموجه للرجال ما يزال ضعيفًا وأقل من حيث الانتشار.

يظهر الاستبيان أيضًا الدور المحوري الذي تلعبه الصفحات المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سد الفراغ المعرفي الناتج عن غياب التثقيف الجنسي الشامل في المدارس. في الوقت ذاته، عبر المشاركين/ات في البحث عن تفاوت في تعرفهم على الصفحات التي يجب التوجه إليها للحصول على المعلومة. كما أضافت الأغلبية أن امتلاكهم/ن لجهاز محمول يساعدهم/ن في الوصول للمعلومة أونلاين؛ مما يلفت النظر إلى العوائق الاقتصادية المختلفة التي قد تؤثر على الوصول للمعلومات بسبب وجود قدرة مادية على امتلاك أجهزة خاصة أو صعوبة الاتصال بالانترنت في بعض الحالات.

تُظهر الإجابات أيضًا أن الجمهور يعي الرقابة المفروضة على هذا النوع من المحتوى، وإن لم يختبرها بشكل مباشر كصانعي محتوى. فقد أشار بعضهم/ن إلى أن المحتوى الذي يطلبونه/ن لا يُتاح دائمًا، أو يختفي بسرعة من المنصات، أو يتم تقييده، ما يجعلهم/ن يظنون أن هناك رقابة أو تحكمًا في نوعية المعرفة المتاحة. هذه الإشارات تُعيد تسليط الضوء على الرقابة الرقمية كأداة تحد من فرص الجمهور في التعلّم، لا سيما في موضوعات يصعب الوصول لمعلومات عنها من مصادر أخرى. فعلى الرغم من أن الفضاء الرقمي يُستخدم كمجال بديل للمعرفة، فإنه لا يزال هشًا ومعرضًا للتقييد.

> **"تُظهر الإجابات وعيًا بتأثير الرقابة الرقمية والعوائق الاقتصادية على الوصول للمعلومة، رغم اعتماد الكثيرين على الفضاء الرقمي كمجال بديل للمعرفة."**



ملخص المقابلات الشخصية المعمقة

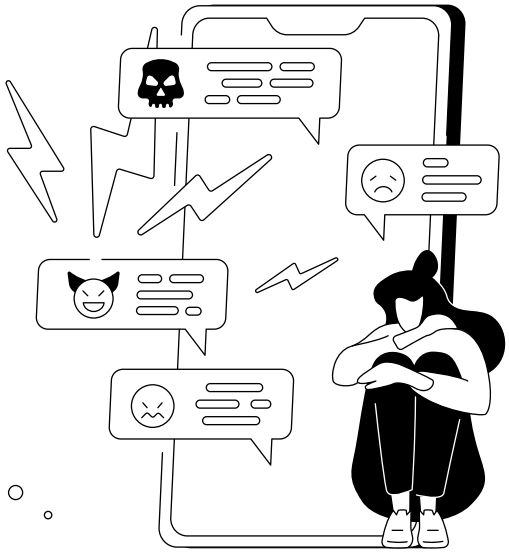
تكونت مجموعة المشاركات في المقابلات من نساء يمتلكن خبرات متراكمة ومتنوعة في مجالات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والدعم النفسي، والمناصرة، والإعلام الرقمي، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم خدمات الدعم النفسي الجنسي للشباب والشابات، بجانب ممارسة بعضهن للطب كطبيبات نساء وتوليد.

جميع المشاركات يعملن في المجال الرقمي من خلال إنتاج محتوى، وبعضهن يقدم في الوقت ذاته تدخلات ميدانية (أوفلاين) عبر مؤسسات تعمل في محافظات متنوعة، مما يمنح عملهن بعدًا جغرافيًا واسعًا وتنوعًا في الفئات المستهدفة. إلى جانب ذلك، شملت مجموعة المشاركات خبرات تتراوح بين 5 و9 سنوات في مجالات الإعلام الرقمي، التوعية والاستشارات النفسية الجنسية، وتدريب الميسّرين/ات في مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية، كما ضمت المجموعة من تعمل في إنتاج المحتوى التثقيفي لمشروعات رائدة في المجال، ومن تعمل في المناصرة القانونية، ومن تتولى مناصب قيادية مثل رئاسة مجلس إدارة لجمعية نسوية تهتم بالعدالة الجندرية.

> **"جميع المشاركات يعملن في المجال الرقمي من خلال إنتاج محتوى، وبعضهن يقدمن في الوقت ذاته تدخلات ميدانية (أوفلاين) عبر مؤسسات تعمل في محافظات متفرقة، مما يمنح عملهن بعدًا جغرافيًا واسعًا وتنوعًا في الفئات المستهدفة."**

استهدفت المشاركات في المقابلات الشخصية في تدخلاتهن طيفًا واسعًا من الفئات المجتمعية، مثل: النساء والفتيات في مراحل عمرية مختلفة، بالإضافة إلى الشباب والشابات ممن يواجهون تحديات أو فجوات معرفية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، الأهالي ومقدمي/ات الرعاية، وصانعي وصانعات القرار، ومقدمي الخدمات الطبية، خاصة في الرعاية الأسرية والإنجابية. إلى جانب ذلك، تولي المشاركات اهتمامًا خاصًا بالمبادرات النسوية الأخرى لتقوية التشبيك والدعم المتبادل، وتطوير الخطاب العام حول الصحة الجنسية.

انقسمت التحديات التي تواجهها صانعات المحتوى إلى: التحديات المجتمعية، وتحديات خاصة بمنصات التواصل الاجتماعي، وتحديات تقنية وفنية للعمل في المجال، وتحديات أمنية وقانونية، وأخيرًا تحديات نفسية بسبب الضغوطات المختلفة والسياق العام. يستعرض الجزء التالي تلك التحديات للمشاركات في المقابلات الشخصية، وتكتيكات التعامل مع هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، أشارت المقابلات إلى الاختلافات داخل الحركة النسوية وما بين الفاعلين/ات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وما ينتج عنها من عرقلة للتعاون واستدامة الجهود، كما أضاءت المقابلات على موائمة خاصة تتعلق بتفضيل المساحات الأوفلاين عن الأونلاين في بعض الحالات لتجنب كل هذه التحديات.



الوصم المجتمعي والتحرش الجنسي

تواجه صانعات المحتوى في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تحديات مجتمعية معقدة تؤثر على عملهن بشكل مباشر. يتراوح ذلك بين تفاوت ردود الأفعال داخل دوائرهن الشخصية، حيث تحظى بعض المشاركات بدعم من شركائهن أو أصدقائهن، في حين يواجهن انتقادات لاذعة من أسرهن الممتدة أو عائلات أزواجهن، بل ويُستخدم أزواجهن كوسيلة للهجوم عليهن من المتابعين، كما حدث مع المشاركة [(8)][1]. تُتهم بعضهن بأنهن "يهدمن البيوت" أو يروّجن "للانحلال". "أنتوا كده بتفتحوا عنينا، أنتوا كده بتهدموا البيوت" (2).

كما تُمارس عليهن وصمة اجتماعية مركبة: أولًا لكونهن نساء، وثانيًا لعملهن في قضايا تعد حساسة اجتماعيًا، وثالثًا لاتصال عملهن بمجال المجتمع المدني [(2، 6].).

حيث تُستهدف المشاركات بحملات تشويه واتهامات بالخيانة أو "التمويل الخارجي"، إلى جانب استهدافات ممنهجة على وسائل التواصل الاجتماعي، ووصم بكونهن "ضد الدين" أو "يسعين لنشر الفجور" [(6، 7].). "اتهامات جاهزة بتاعة عملاء، وقبضتوا كام، وإن احنا مرتزقة، وإن إحنا مدفوعين" (7).

يزداد العنف اللفظي كلما اقترب المحتوى من تفكيك الأعراف الاجتماعية أو الدينية، مثل تناول موضوعات العذرية أو المتعة الجنسية، وتُجبر صانعات المحتوى على اتخاذ تدابير خاصة لحماية أنفسهن وأسرهن من الهجوم، خاصة في حالة مشاركة 9 التي تراقب ردود أفعال دوائر بناتها الاجتماعية وتتعامل معها بحذر شديد [(9)].

تتعرض صانعات المحتوى كذلك لاعتداءات إلكترونية وجنسية، من بينها استقبال صور لأعضاء جنسية وعبارات تحرش جنسي تطالهن وتطال المتابعات لمحتواهن؛ مما يحد من تفاعل المتابِعات ويجعل من الصعب عليهن الاشتباك مع المحتوى بحرية [(1، 3، 5)]. هذا بالإضافة إلى محاولات اختراق حساباتهن أو صفحات المؤسسات التي يعملن بها، وتعرض بعض الصفحات للاختراق الفعلي من جهات أمنية كما أشارت مشاركة [(9)].

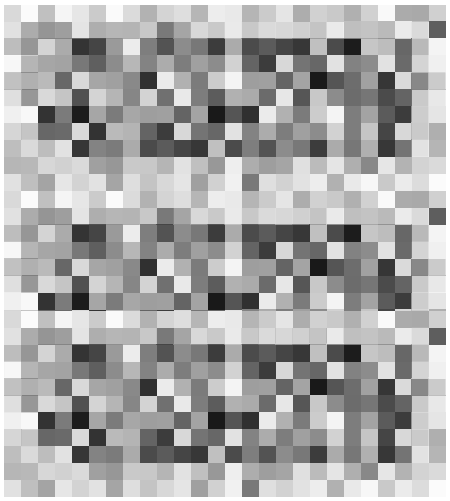
كرد فعل، تتجنب بعض المشاركات مشاركة تفاصيل حياتهن الشخصية أو صورهن لتقليل فرص الاستهداف (9)، ويلجأن إلى حذف أو حجب التعليقات المسيئة، أو الرد عليها بشكل حازم، أو تجاهلها حسب السياق (3، 9). تُدار التعليقات أحيانًا بنظام تحذير ثم حظر، مع ضبط نبرة الخطاب لتقليل الاستفزاز. في حالات الهجوم المنظم، تُفعّل المشاركات شبكات الدعم المهني، مثل دعوة مبادرات ومؤسسات شريكة لإعادة نشر المحتوى والتضامن (5)، أو استخدام تكتيكات سردية لعرض المحتوى بطريقة أقل تصادمية (6). تركز المشاركات على التوازن بين تقديم محتوى مفيد وبين حماية أنفسهن وأسرهن، بما يضمن استمرار العمل في بيئة مجتمعية قد تكون غير مرحّبة أو عدائية.

> **"تُستهدف المشاركات بحملات تشويه واتهامات بالخيانة أو 'التمويل الخارجي'، إلى جانب استهدافات ممنهجة على وسائل التواصل الاجتماعي، ووصم بكونهن 'ضد الدين' أو 'يسعين لنشر الفجور'."**

رغم هذه التحديات، تتلقى المشاركات دعمًا معنويًا من متابعين يرون المحتوى "ضروريًا" و"مصدرًا للمعلومة الموثوقة"، وهو ما يعزز استمراريتهن [3]. إلا أن هذه التحديات تؤكد هشاشة المساحات الرقمية المتاحة للمحتوى الحقوقي، وضرورة التفكير في وسائل دعم نفسي وتقني وقانوني لصانعات المحتوى في هذا المجال.

> **"يزداد العنف اللفظي كلما اقترب المحتوى من تفكيك الأعراف الاجتماعية أو الدينية، مثل تناول موضوعات العذرية أو المتعة الجنسية."**

رقابة منصات التواصل الاجتماعي على المحتوى



تفرض منصات التواصل الاجتماعي تحديات متزايدة أمام صانعات المحتوى العاملات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة من حيث الحجب، والتظليل، وصعوبة الوصول للجمهور المستهدف. من أبرز التحديات حذف محتوى علمي وطبي بسبب كلما تم تُصنف تلقائيًا على أنها "مخالفة للمعايير المجتمعية" (community standards)، مثل "جنسي"، "جنس"، "اغتصاب"، و"عنف"، حتى لو كان السياق تعليميًا أو حقوقيًا (2).

مشاركة 2 أوضحت أن منشورات قديمة عن الامتاع الذاتي، والفرق بين المهبل والفرج، والفيروس الحليمي البشري تم حذفها بعد مراجعة مميكنة تمت بالذكاء الاصطناعي بعد تعديل المعايير المجتمعية، دون تنبيه أو تفسير واضح.

واجهت مشاركة 9 تجربة مباشرة عندما حُظر فيديو على تيك توك كانت تستخدم فيه أدوات طبية لعلاج التشنج المهبلي (dilators)، مما أدى لتعليق الحساب ليومين (9). ورغم إرسالها التماسًا توضح فيه أن الأداة طبية، لم تتم الاستجابة إلا بعد مراجعة واستعادة الفيديو. تجربة مماثلة ذكرتها مشاركة 2، حين أُوقف حسابها على فيسبوك مؤقتًا بسبب استخدام كلمة "جنسية" في إعلان مدفوع، وقدمت التماسًا لكن تم تجاهله أو رفضه دون تفسير.

الحجب لا يقتصر على حذف المحتوى أو منع الإعلانات، بل يشمل أيضًا التظليل (shadow banning)، حيث تقل نسبة الوصول بشكل ملحوظ. مشاركة 2 لاحظت أن منشوراتها التي كانت تصل إلى آلاف المستخدمين باتت تصل إلى مئات فقط، ما أثر على فاعلية الوصول للفئات المستهدفة. كذلك، بعض الفيديوهات التعليمية عن العلاقة الجنسية أو تشريح الأعضاء الجنسية تم تصنيفها كمحتوى حساس أو جنسي، وتم حجبها تلقائيًا على تيك توك ويوتيوب، رغم أنها لم تتضمن أي مشاهد حقيقية بل مجرد رسوم توضيحية [2، 3، 9].

أما بالنسبة لتجربة الالتماس (appeal)، فتفاوتت النتائج؛ فبعض المشاركات ذكرن أن الالتماس نجح فقط في حالات محدودة وبعد تدخلات شخصية أو تواصل غير مباشر مع موظفين داخل ميتا [6]. أما في حالات أخرى، مثل فيديو عن غشاء البكارة على يوتيوب نشر عام 2017، فما زال خاضعًا لقيود رغم أن المحتوى علمي تمامًا، والتمسات رفع التقييد تم رفضها مرارًا [3]. وتشير بعض المشاركات إلى صعوبة فهم آلية الاستجابة للالتماسات، بل وعدم الرد في كثير من الأحيان [7].

المعايير المجتمعية (community standards) لا تُستخدم فقط لحظر المحتوى المتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بل أيضًا لفرض توجهات سياسية بعينها من قبل الشركات. على سبيل المثال، مشاركة 5 ذكرت أنه في بداية حرب الإبادة على غزة، تم حظر منشور يدعو لاحترام حقوق الإنسان وعدم استهداف المستشفيات والمدارس. كذلك، رُفض إعلان ممول بادعاء احتوائه على تلميحات "سياسية" متعلقة بفلسطين (5). وتوضح هذه الأمثلة أن المعايير المجتمعية قد تُستخدم كذريعة لحذف أو تقليل وصول محتوى وفق الانحيازات السياسية للشركات الكبرى، حتى إن لم ينتهك قواعد الاستخدام بشكل صريح.

> **"الحجب لا يقتصر على حذف المحتوى أو منع الإعلانات، بل يشمل أيضًا التظليل (shadow banning)، حيث تقل نسبة الوصول بشكل ملحوظ."**

هذه السياسات غير الواضحة، والمراجعة الآلية غير الدقيقة، تفرض قيودًا شديدة على صانعات المحتوى، وتعرقل وصول المعلومات الصحية والحقوقية لفئات تحتاجها بشدة. كما تدفع العديد منهن إلى التفكير المسبق في صياغة المحتوى واختيار الألفاظ، أو إلى الابتعاد عن بعض الموضوعات الأكثر حساسية تمامًا، تجنبًا للعواقب التقنية أو القانونية المحتملة.

> **"بعض الفيديوهات التعليمية عن العلاقة الجنسية أو تشريح الأعضاء تم تصنيفها كمحتوى حساس أو جنسي، رغم احتوائها فقط على رسوم توضيحية."**

في مواجهة ذلك، تلجأ المشاركات لتكتيكات متعددة، مثل تعديل اللغة والصياغة لتجنب الكلمات الحساسة، أو استخدام مصطلحات بديلة (2، 6)، واختيار المنصات الأنسب للمحتوى مثل يوتيوب بدلًا من فيسبوك أو تيكتوك (2). كما يعتمدن على جدولة استراتيجية للموضوعات بموازنة بين المحتوى "الآمن" و"الجريء" لتفادي التظليل (2)، واستخدام قنوات خاصة كبث مباشر محدود أو رسائل خاصة (5). تتجنب المشاركات كذلك عرض صور تشريحية صريحة أو الظهور بوجههن أو صوتهن في المحتوى الذي يتوقعن حدوث هجوم بعد نشره، حمايةً لخصوصيتهن (9). وتقدمن التماسات (appeals) عند حذف المحتوى، لكن الاستجابة لها متفاوتة وغير مضمونة (2، 3)، مع الانتباه لخصائص وسياسات كل منصة على حدى، مثل صياغة المحتوى بشكل يتناسب مع معايير فيسبوك، إنستغرام، أو تيكتوك (4، 9). تعكس هذه الاستراتيجيات وعيًا عاليًا بتحديات النشر الرقمي وسعيًا دائمًا لحماية تلك المساحات وضمان استمراريتها.

التحديات الفنية والتقنية لعمليات إنتاج المحتوى



يتطلب تطوير وإنتاج ونشر محتوى عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية العديد من المهارات التقنية مثل الكتابة، والبحث، والتصميم البصري، وفهم آليات عمل منصات التواصل الاجتماعي، وإدارة النقاش، والتشبيك مع الفاعلين/ات في المجال لتحسين فرص وصول المحتوى لفئات أكبر.

ولكونه جانب شديد التطلب، يشكل الجانب التقني والفني لعملية إنتاج وتطوير المحتوى الخاص بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تحدي كبير أيضًا. من أبرز هذه التحديات المهارات المرتبطة بتسجيل الفيديوهات وتحريرها وجدولتها، حيث أبدت بعض المشاركات صعوبة في التعامل مع أدوات التحرير والتنسيق الزمني للنشر، وهو ما يعطل انتظام الحملات واستمراريتها (1، 3). كما تفتقر العديد من صانعات المحتوى المستقلات إلى دعم تقني متخصص يساعدهن في تحسين معدل تطويرهن للمحتوى وجودته، مما يضع عبئًا إضافيًا عليهن في عملية تطوير المحتوى دون مساعدة متخصصة. يؤثر ذلك التحدي تحديدًا على صانعات المحتوى المستقلات أكثر مما يؤثر على المؤسسات والمبادرات. وبالمثل، تتأثر المبادرات والمؤسسات في المجال بقلة الموارد المادية التي تساعدها على استكمال هذه العمليات.

تتفاقم هذه التحديات بسبب عدم فهم كافٍ لكيفية عمل خوارزميات المنصات الرقمية المختلفة، ما يعيق قدرة المشاركات على تجنب حجب أو تظليل المحتوى، خاصة في ظل التعامل الصارم من قِبل أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بالمنصات. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المشاركات من نقص في المهارات المرتبطة بإدارة منصات التواصل الاجتماعي لأغراض إحداث التغيير المجتمعي وللتدخلات الحقوقية وللتدخلات غير الربحية بشكل عام، إذ أن العديد منهن لا يتقنّ أدوات التحليل الرقمي أو تقنيات تحسين الوصول، وهو ما يحد من انتشار الرسائل الصحية رغم أهميتها (3). يضاف إلى ذلك صعوبة الحفاظ على الأمان الرقمي للمؤسسات والأفراد والمتابعين/ات للصفحات.

على الجانب الفني لتطوير وإعداد المحتوى، تراعي صانعات المحتوى اعتبارات مختلفة وتساهم جميعها في عملية معقدة ومتطلبة للمستقلات منهن والعاملات في مؤسسات بشكل سواء. يتطلب تطوير محتوى عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عدة اعتبارات كالتدقيق اللغوي، ومراعاة السياق، وتحديد الجمهور المستهدف. تشدد المشاركات على أهمية استخدام لغة غير أكاديمية وبسيطة، بحيث تكون مفهومة وتمس المتلقي مباشرة دون أن تبدو فوقية أو استعلائية، وهو ما عبرت عنه إحدى المشاركات بقولها: "أنتِ لازم تتكلمي من هو واقف فين، يعني تروحي له هو مكانه. أنتِ اللي جايالة على فكرة، مش هو اللي بيدور عليكي" (6). كما يتم مراعاة اختلاف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وظروف المعيشة، فتُصاغ الرسائل الصحية بلغة واقعية تراعي الفروق المادية.

كأن يُنصَح المتابعون/ات بأغذية أو ممارسات لتحسين صحتهم/ن الجنسية والإنجابية، على أن تكون في متناولهم/ن، أو يُراعى أن بعض النساء لا يمتلكن غرفًا خاصة أو أجهزة شخصية لا يشاركنها مع باقي أفراد الأسرة، مما يؤثّر على خصوصيتهن وقدرتهن على التصفح الآمن للمعلومات الجنسية (2).

> **"تُعيق محدودية فهم خوارزميات المنصات ونقص المهارات الرقمية انتشار الرسائل الصحية، وتزيد من تحديات الأمان الرقمي للمؤسسات والمشاركات."**

"مش هقول للناس اطلعوا أجازة أسبوع (تقصد لتحسين التواصل بين الشركاء)بنفكر في إيه اللي ممكن نعمله والناس تقدر فعلاً تعمله، حاجات بسيطة تساعدهم، تبقى واقعية" (9)

تلعب مساحة الحرية المتاحة للجمهور دورًا محوريًا في صياغة الرسائل؛ فلا يُقال مثلًا "اتمردي" لامرأة لا تستطيع الخروج من منزلها دون موافقة زوجها أو أهلها (1). وتُؤخذ الاعتبارات القانونية والأخلاقية عند الحديث مع الفئات العمرية الأصغر، إذ تفضل بعض المشاركات عدم إنتاج محتوى مباشر للفئة الأقل من 18 سنة، ويتم توجيه الرسائل للأهالي بدلًا من ذلك (2). كما تتغير صيغة الخطاب باختلاف الفئة العمرية؛ فالمحتوى المتعلق بالدورة الشهرية مثلًا يُقدَّم من زوايا مختلفة حسب المرحلة العمرية من المراهقة حتى انقطاع الطمث (2).

> **"تتنوع ممارسات استخدام المصطلحات بين الدقة العلمية والقرب الشعبي، إذ تلجأ بعض المشاركات للجمع بين المصطلحين لتوضيح المعنى دون التضحية بالدقة أو القرب من الجمهور."**

أما عن استخدام المصطلحات، فتتباين ممارسات المشاركات؛ فبعضهن يُفضل الالتزام بالمصطلح العلمي الدقيق لإرساء معرفة طبية واضحة (9)، بينما تختار أخريات استخدام المصطلحات الدارجة المتعارف عليها لضمان وصول الرسالة بشكل مباشر وسلس يراعى تنوع الجمهور والمصطلحات الأكثر شيوعًا في الأماكن المتنوعة "الناس اللي قاعدة في القرى ما يعرفوش حاجة اسمها الإكليل المهبلي، هم يعرفوا غشاء البكارة" (3). وتلجأ بعض المشاركات إلى الجمع بين المصطلحين، العلمي والدارج، في نفس السياق لتوضيح المعنى دون التضحية بالدقة والتخلي عن العبء المجتمعي لبعض المصطلحات الدارجة من جانب، والقرب من المتلقي من جانب آخر. ويُراعى أيضًا أن تكون المصطلحات خالية من الإيحاءات أو الصيغ الفجّة، خاصة في موضوعات تعتبرها المشاركات شائكة لتوقعهن استقبال ردود أفعال سلبية مثل المتعة الجنسية أو الامتاع الذاتي، مما يتطلب اختيار كلمات محايدة؛ حرصًا على تقبل الجمهور وعلى الالتزام بمعايير النشر في المنصات المختلفة (2، 3، 9).

كما تؤثر محدودية الوصول للخدمات الصحية في الصياغة؛ حيث يتم توجيه الرسائل بطريقة تراعي نقص الإمكانيات وصعوبة زيارة الأطباء أو وصمة زيارة طبيب النساء والتوليد بالنسبة للنساء غير المتزوجات (2). يُراعى أيضًا أن يظهر المحتوى بشكل لا يتعارض مع ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات والجمعيات، خصوصًا عندما تستهدف أنشطتها المراهقين ؛ حيث يمكن للمحتوى أن يؤثر في قدرة المؤسسات على تقديم خدمات أوفلاين لاحقًا بسبب وصمة الاتصال بموضوعات الصحة الجنسية ورفض الأهالي أن تقدم المؤسسات خدمات لأبنائها (5).

"فلو ظهرنا أونلاين بشكل مش مناسب مجتمعيًا، ده هيخلي الناس اللي بتيجي تاخد خدمات ما تعودش تاخد خدمات، أو حتى المراهقين أهلهم ما يوافقوش ييجوا بيهم عندنا" (5)

تتطلب كل هذه الموائمات المختلفة مهارات، ونقاشات مستمرة، ووقتًا إضافيًا يضاف إلى وقت تطوير المحتوى مما يجعل الشق الفني والتقني شديد التعقيد حتى وإن امتلكت المشاركات استراتيجيات وتكتيكات للتعامل معه.

التحديات القانونية



تواجه صانعات المحتوى حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر تحديات أمنية وقانونية متعددة، ناتجة عن التداخل بين الرقابة الرسمية والقيود المجتمعية، ما يفرض ضغوطًا مستمرة على طريقة تناول هذه الموضوعات. من أبرز هذه التحديات الخوف من العواقب القانونية المرتبطة بـ"قيم الأسرة المصرية" (2)

كمظلة قانونية فضفاضة يمكن أن يتم من خلالها استهداف صانعات المحتوى. "موضوع 'قيم الأسرة المصرية' اللي ممكن يتقال إن المحتوى ضدها، وده بيخوفنا من النشر أو حتى من إننا نعمل إعلانات" (2)

لاحظت المشاركات أيضًا وجود غموض حول التشريعات والسياسات والأطر القانونية التي من شأنها أن تؤثر على عملهن خاصة في المساحات الرقمية. أما في المجال الرقمي، فهناك مراقبة مستمرة من الدولة للمحتوى الأونلاين، خاصة الصفحات التي تتناول قضايا حقوق النساء أو الصحة الجنسية. وتتعامل المؤسسات مع هذا الواقع بحذر شديد في اختيار اللغة والمصطلحات المستخدمة في المنشورات، وتتجنب بعض الموضوعات تمامًا خوفًا من أن تؤدي إلى استدعاءات أمنية أو حجب للصفحات، في ظل غياب حماية قانونية واضحة للمحتوى الحقوقي أو التعليمي في هذه المجالات.

وبالنسبة للمؤسسات المسجلة والجمعيات، فيتعامل فِرَق العمل فيها مع التحديات نفسها بالإضافة إلى التحديات القانونية الخاصة بالعمل على الأرض؛ حيث تؤدي الإشارة الصريحة إلى مفاهيم مثل "الصحة الجنسية"، أو "الحقوق الجنسية والإنجابية"، إلى تعطيل الموافقات على المشروعات أو الموافقات الأمنية أو رفض التعاون من قبل جهات حكومية، وهو ما يدفع بعض المؤسسات إلى استبدال هذه المصطلحات بمصطلحات بديلة أكثر قبولًا مثل "المهارات الحياتية" لتجنب الرفض الرسمي (7).



الصحة النفسية والرفاه: الاحتراق الوظيفي والإنهاك

تشكل التحديات النفسية عبئًا كبيرًا على صانعات المحتوى في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، إذ يتعرضن للضغط المستمر بسبب الهجمات المجتمعية والرقمية، وما يصاحب ذلك من مشاعر إحباط واحتراق نفسي. من الأمثلة على ذلك شعور بعض المشاركات باليأس بعد تكرار الهجوم أو الاستهزاء بالمحتوى، أو تلقي رسائل من فتيات في حالات خوف شديد، مثل رسائل تتعلق بالسؤال عن "سلامة غشاء البكارة" (2)، أو مواجهة تنمر اجتماعي من المتابعين/ات يطال أسرهن كما في حالة مشاركة (9).

في مواجهة هذه الضغوط، تلجأ بعض المؤسسات إلى استراتيجيات دعم نفسي، منها خلق بيئة عمل داعمة نفسيًا (4)، وتنظيم جلسات تفريغ جماعي مثل "جلسات عياط" (5)، واعتماد إدارة تشاركية تقلل من الشعور بالعبء الفردي (5)، بالإضافة إلى تنفيذ برامج للسلامة النفسية تشمل تدريبات على الرفاه وتوفير تغطية للعلاج النفسي والتشجيع عليه (6). هذه الممارسات تسهم في تخفيف الأثر النفسي، خاصة في سياق يغيب فيه الدعم الخارجي ويزداد فيه العنف والوصم المحيط بالمجال. من الجدير بالذكر أن كل هذه التدخلات الخاصة بالدعم النفسي تتوقف على توافر الموارد، وقد تكون أكثر قدرة على التحقيق في حالات المؤسسات والجمعيات المسجلة منها في حالات العمل المستقل أو المبادرات النسوية التطوعية (كما سنناقش في مخرجات مجموعة النقاش).

> **"يتسبب الضغط المستمر والهجمات الرقمية في مشاعر يأس واحتراق نفسي لدى بعض المشاركات، خاصة عند تلقي رسائل من فتيات في حالات خوف شديد، أو التعرض لتنمر يطال أسرهن."**

ما بين الحفاظ على المساحات الرقمية وتركها

من الاستراتيجيات الملحوظة التي تلجأ إليها المشاركات لمواجهة تحديات إنتاج وتطوير محتوى أونلاين، هي التحول إلى العمل أوفلاين كلما أمكن. إذ يوفر العمل الميداني مساحة أوسع من الحرية في تناول موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ويتيح تفاعلًا أعمق وأكثر أمانًا مع الفئات المستهدفة، مقارنةً بالقيود التي تفرضها منصات التواصل الاجتماعي والصياغات المختصرة المفروضة على المحتوى الرقمي (2).التي تؤثر على التناول المستفيض لبعض الموضوعات (2). في التدخلات الأوفلاين، يمكن اختبار الرسائل بشكل مباشر وجمع ردود الفعل الفورية — "ممكن تعرفي تـ test الحاجة قدام عينيكي وتلميها" (5).

كما تسمح اللقاءات الواقعية للنساء بمشاركة تجاربهن في دوائر آمنة وخاصة: "قعدات الستات بتكون أكثر انفتاحًا... لو الدايره اللي حواليهم أمان فوقتها ممكن يشاركوا بالكلام" (6). أما عبر الإنترنت، فالهجوم يكون أكثر حدة نتيجة شعور البعض بالاختباء خلف الشاشة: "أونلاين عندهم إنهم مستخبين ورا شاشة تقول تون العنف بيبقى أعلى" (5). كذلك، يساعد العمل أوفلاين في الحفاظ على الثقة مع المجتمعات، خاصةً عندما يؤدي الظهور الرقمي إلى رفض الأهالي لمشاركة أبنائهم/ن في الأنشطة، حيث أشارت إحدى المشاركات: "لو ظهرنا أونلاين بشكل مش مناسب مجتمعيا... ده هيخلي الناس اللي بتيجي تاخد خدمات ما تعودش تاخد خدمات، أو حتى المراهقين أهلهم ما يوافقوش ييجوا" (5).



صعوبة إدارة الخلافات داخل الحركة النسوية وبين الفاعلين/ات في المجال

رغم أن التنسيق بين المجموعات النسوية والفاعلين في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، سواء أونلاين أو أوفلاين، يمكن أن يمثل أداة فعالة في التعامل مع التحديات ومواجهة التضييقات، إلا أن هذا التنسيق يواجه صعوبات متعددة ترتبط باختلاف المقاربات والمنهجيات، مما يؤدي أحيانًا إلى انتقادات علنية بدلًا من فتح قنوات تواصل بناءة لتبادل الخبرات أو مناقشة الخلافات (2)

بعض المجموعات تعتبر خطاب مجموعات أخرى غير نسوي بما يكفي أو محافظًا أو يستخدم أدوات لا تتماشى مع توجهاتها مثل المرجعيات الدينية، رغم أن "كل المقاربات مطلوبة وكل مقاربة بتتوجه لجمهور مختلف" (1). بعض المؤسسات تسعى لاستخدام لغة مبسطة وبناء تدريجي مع الجمهور، لكنها تُنتقد بسبب عدم التزامها بنهج حقوقي صريح، وهو ما يُظهر تفاوتًا في الفهم والتقدير بين الفاعلين (1). كذلك، هناك صعوبات متعلقة بغياب التوثيق، وقلّة قنوات التواصل الفعالة بين صانعي/ات المحتوى المستقلات والمؤسسات والمبادرات (6). وتظهر أيضًا فجوات ناتجة عن الفروقات الجغرافية والمكانية، حيث تُمارس المركزية في بعض الأحيان من المجموعات العاملة في القاهرة على نظيراتها في المحافظات أو الصعيد. كما عبّرت مشاركة عن شعورها بأن التعاون معها يحدث فقط عند الحاجة، بينما يتم تجاهلهم في أوقات أخرى (5)، وأشارت أخرى إلى عدم مراعاة التحديات اللوجستية المرتبطة بالسفر أو فهم السياق المحلي (5). أخيرًا، يُطرح غياب الفهم الكافي للتقاطعية كأحد المعوقات، خاصة ما يتعلق باختلافات العرق والإثنية داخل المجتمع المصري (5).

"ببقى عاملة حساب للمجموعات اللي هي شبهنا، لو قلنا حاجة وما عجبتهمش، أوقات بيبقى في ارتباك إن يحصل هجوم عليا." (2)

مصفوفة تحديات إنتاج محتوى عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتكتيكات التعامل معها وفق المقابلات الشخصية:

نوع التحدي	التحدي	تكتيكات التعامل التي تم ذكرها
الوصم المجتمعي والتحرش الجنسي	- انتقادات من الأسرة والأسر الممتدة بسبب النشاطية المرتبطة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية - الوصمة الاجتماعية المركبة لكون المُشاركات نساء، وفاعلات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية - حملات التشويه الممنهجة بسبب طبيعة العمل وخاصة في حالة إن كانت المشاركات جزءًا من المجتمع المدني المصري، والتي قد تصل لمحاولات منظمة لاختراق الحسابات الخاصة بالمؤسسات - التحرش الجنسي بصانعات المحتوى، أو المتابعات لصفحاتهن؛ ويشمل ذلك استقبال رسائل جنسية وصور جنسية	- مشاركة أقل للمعلومات الشخصية التي قد تساعد في التعرف على أسرة صانعات المحتوى، أو على أية تفاصيل متعقلة بحياتهن الشخصية - إدارة التعليقات على صفحات التواصل الاجتماعي؛ وحذف أو حجب التعليقات المسيئة - محاولة استخدام لغة أقل تصادمية لتجنب الوصم والتشويه - في حالات الاستهداف الممنهج، تفعيل شبكات الدعم وطلب مشاركة المحتوى من قبل المبادرات والمؤسسات الشريكة
رقابة منصات التواصل الاجتماعي على المحتوى	- حذف محتوى بسبب تصنيفه على أنه مخالف للمعايير المجتمعية بصرف النظر عن سياقه التعليمي - التظليل وعرقلة وصول المنشورات إلى الفئات المستهدفة - تسييس ما يسمي بالمعايير المجتمعية واستخدامها كحجة لحذف منشورات ذات طابع حقوقي أو سياسيأ - تفاوت وعدم وضوح عمليات الالتماس/ appeal لاسترجاع المحتوى المحذوف	- تعديل اللغة والصياغة لتفادي الكلمات التي قد تُعتبر مخالفة للمعايير المجتمعية، واستخدام مصطلحات بديلة - التنويع في منصات النشر وفق قيود النشر على كل منصة وطبيعة المحتوى - جدولة الموضوعات للموازنة ما بين المحتوى الذي يمكن أن يخضع لرقابة المنصات، والمحتوى المتوقع ألا يخضع لذلك -استخدام الرسوم التوضيحية عوضًا عن الصور الصريحة

التحديات الفنية والتقنية لعملية إنتاج المحتوى	- تنوع المهارات الفنية والتقنية التي تحتاجها عملية إنتاج محتوى رقمي عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتطلبها للكثير من الجهد والوقت والخبرات. أبرز هذه المهارات هي تسجيل وتحرير الفيديوهات، جدولة النشر، وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي، والتحليل الرقمي وفهم كيفية الوصول للفئات المستهدفة؛ مما يعيق استمرارية النشر - عدم وجود مصادر كافية لبناء قدرات صانعات المحتوى فيما يخص آلية عمل منصات التواصل الاجتماعي، وفهم الخوارزميات، وكيفية تجنب الحجب والتظليل ومخالفة المعايير المجتمعية - عدم وجود دعم تقني يساعد في تحسين المحتوى وتطوير جودته خاصة في حالة صانعات المحتوى المستقلات - قلة التمويل والموارد المالية المتاحة في المؤسسات والمبادرات المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة التي يمكن تخصيصها لعملية إنتاج المحتوى - صعوبة الحفاظ على الأمان الرقمي لصانعات المحتوى، والمؤسسات التي يعملن بها، وأمان المتابعين/ات الرقمي	ذكرت المشاركات بعض التكتيكات التي يلجأن إليها لكي يكون المحتوى أكثر قابلية للوصول للفئات المستهدفة رغم التحديات التقنية لعملية إنتاج المحتوى. تعنى التكتيكات بالتدقيق اللغوي، ومراعاة الطبقة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية للفئة المستهدفة. يساعد ذلك في الرفع من جودة المحتوى، ولكنه لا يتعامل بالضرورة مع باقي التحديات التقنية.
التحديات القانونية	- احتمالية التعرض للملاحقة القانونية بسبب مخالفة ما يسمى بـ "قيم الأسرة المصرية" - الغموض التشريعي والسياساتي الخاص بالعمل في المجال الرقمي بشكل عام، وبالتركيز على موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بشكل أكثر تحديدًا - احتماليات الملاحقة القانونية بسبب رقابة الدولة المستمرة على المحتوى أونلاين وخاصة الذي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشره - عرقلة الموافقات الرسمية أو التعاون مع الجهات الحكومية أو التصاريح أو المشروعات الجديدة في حالات التدخلات على الأرض المنظمة من قبل المؤسسات النسوية	لم يذكر

الرفاه النفسي والاحتراق	بسبب كل هذه التحديات، تواجه صانعات المحتوى حالة من الإرهاق والإحباط والاحتراق في كثير من الحالات.	- الدعم النفسي المهني المقدم في حالات المؤسسات النسوية - تشكيل شبكات دعم من الفاعلات في المجال ذاته و/أو بين العاملين/ات في المشروعات ذاتها - تغطية للعلاج النفسي والتشجيع عليه في حالات بعض المؤسسات التي تمتلك الموارد المالية التي قد تتيح ذلك (قد لا يسهل توفير ذلك في حالات صانعات المحتوى المستقلات)
إدارة الخلافات داخل الحركة النسوية وجهود التنسيق	- صعوبة التنسيق بين المجموعات النسوية وبعضها البعض، أو بينها وبين المؤسسات الأقدم بسبب اختلاف المقاربات والمنهجيات (تشير نتائج مجموعة النقاش إلى المزيد من الأبعاد المسببة لهذه الخلافات كما سيتم التوضيح لاحقًا) - الانتقادات العلنية اللاذعة عوضًا عن وجود آليات تواصل مباشرة - غياب التنسيق والتوثيق التي قد يؤدي لتكرار التدخلات ذاتها، وعدم مراكمة العمل بعضه على بعض لتحقيق أثر أبعد - ضعف التواصل بين صانعات المحتوى المستقلات من جانب وبين المشروعات والمبادرات والمؤسسات النسوية من جانب آخر - مركزية الممارسة من قبل بعض المؤسسات التي تعيق التنسيق والمشاركة والتواصل بين المؤسسات والمبادرات الموجودة في العاصمة، وغيرها من الموجود في المحافظات المختلفة	لم يذكر



ملخص مجموعة النقاش مع المبادرات النسوية

شاركت في مجموعة النقاش سبع نساء يعملن في محافظات مختلفة، شملت الإسكندرية، القاهرة، الجيزة، وأسوان. تنوعت خلفيات المشاركات بين العمل الصحفي، والإعلام الرقمي، والمجتمع المدني، وحقوق النساء، مع تركيز خاص على قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف الأسري، وحقوق الفئات المهمشة مثل النساء ذوات الإعاقة والصم والبكم.

تعمل بعض المشاركات بشكل رقمي بالكامل، فيما تجمع أخريات بين النشاط الرقمي والعمل الميداني المباشر، مما أتاح تنوعًا في الرؤى والتجارب المقدمة خلال النقاش. جميع المشاركات هن مبادرات نسوية غير مسجلة مما يضفي أبعادًا إضافية على التحديات التي يواجهها العاملات في هذا المجال.

> **"تفرض منصات التواصل رقابة صارمة على محتوى الصحة الجنسية والإنجابية، مما يدفع المشاركات إلى التلاعب بالمصطلحات لتجنّب الحظر، في ظل وصم اجتماعي ونقص في الموارد والدعم المؤسسي."**

واجهت المشاركات في مجموعة النقاش عدة تحديات متكررة في عملهن الرقمي (أونلاين) في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تمثلت أبرز هذه التحديات في الرقابة الرقمية الصارمة من منصات التواصل الاجتماعي، حيث تعرضت بعض الصفحات للحذف المؤقت أو الدائم، أو تم تقييد وصول المحتوى بسبب استخدام كلمات مثل "جنس" أو "إجهاض"، مما اضطر المشاركات إلى استخدام مصطلحات بديلة أو التلاعب باللغة لتجنب الحظر.

كما عبّرن عن القلق الدائم من التعليقات المسيئة والإبلاغات الجماعية، خاصة من جماعات منظمة تُعارض هذا النوع من المحتوى. أشار عدد منهن أيضًا إلى الوصم المجتمعي المرتبط بالعمل في هذا المجال، والذي يطال أحيانًا الفريق نفسه أو المتابعين عند مشاركة أو التفاعل مع المحتوى. وبرزت كذلك مشكلة نقص الموارد والخبرات التقنية، خصوصًا لدى المبادرات القاعدية، مما يزيد من عبء العمل على فرق صغيرة تفتقر إلى الدعم المؤسسي أو التمويلي الكافي.

واجهت المشاركات في مجموعة النقاش عددًا من التحديات في عملهنّ الميداني (أوفلاين) المرتبط بالتوعية بالصحة الجنسية والإنجابية، تمحورت حول ثلاث مستويات رئيسية.

أولًا، الرفض المجتمعي والمؤسسي

حيث أشرن إلى صعوبات في الحصول على موافقات لتنفيذ ورش أو جلسات في بعض الجمعيات دون تسجيل قانوني أو من خلال جمعيات حاضنة أو شريكة، خاصة عند استخدام مصطلحات مثل "الحقوق الجنسية" أو "النسوية"، أو عند تناول موضوعات تُعتبر حساسة مثل الرضا الجنسي أو الإجهاض

ثانيًا، نقص الموارد اللوجستية

مثل عدم توفر مساحات آمنة، أو معدات بصرية ضرورية كالبروجكتورات والمواد التعليمية، واضطرار المشاركات في بعض الأحيان لتغطية التكاليف من مواردهن الشخصية.

ثالثًا، تصميم تدخلات متعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفئات الأكثر هشاشة

خاصة ذوي وذوات الإعاقة، حيث أشارت المشاركات إلى غياب التدريب المتخصص اللازم للتواصل مع هذه الفئات، بالإضافة إلى ممانعة بعض الجهات العاملة معهم لتناول موضوعات الصحة الجنسية. كما برزت صعوبة الوصول للمجتمعات المحلية المنغلقة، والحاجة إلى شراكات أقوى مع المبادرات المحلية لتجاوز تلك العقبات.

تناولت بعض المشاركات في مجموعة النقاش علاقات القوة غير المتوازنة بين المبادرات القاعدية والمجموعات النسوية الأكبر أو الأقدم، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف، والوصول إلى الموارد، والتمثيل في المساحات النسوية. أشارت إحداهن إلى أن المبادرات التي تعمل بشكل رقمي غالبًا ما لا يُعترف بها كجزء "جدي" من الحركة النسوية من قِبل بعض المجموعات الأقدم التي تركز على العمل الميداني.

ونتيجة لذلك، يتم استبعاد هذه المبادرات من فرص التمويل، والشراكات، أو التمثيل، حتى وإن كانت تقوم بعمل مبتكر ومؤثر. كما عبّرت إحدى المشاركات عن أن النجاح الرقمي أحيانًا يُقابل بالتشكيك، ويُفترض أن هناك جهة "تدعمهم من وراء الكواليس"، مما يعكس فجوة في الثقة أو في فهم أدوات العمل الجديدة.

هذا التوتر يعكس صراع أجيال داخل الحقل النسوي، ويؤثر سلبًا على إمكانية بناء جبهات تضامن أو تحالفات استراتيجية، وهو ما دفع المشاركات للمطالبة بمزيد من الاعتراف، والانفتاح على أشكال التنظيم الرقمي كجزء مكمل لا منفصل عن النضال النسوي الأوسع.

> **"يتقاطع العمل الميداني للمشاركات مع تحديات في الحصول على الموافقات، وغياب الدعم اللوجستي، وصعوبة الوصول إلى فئات مهمّشة مثل ذوي وذوات الإعاقة، في ظل فجوة داخل الحقل النسوي بين المبادرات الرقمية والمجموعات الأقدم، ما يقلل فرص الشراكة والاعتراف."**

طوّرت المُشاركات في مجموعة النقاش استجابات واستراتيجيات متنوعة للتعامل مع هذه التحديات المختلفة، سواء في الفضاء الرقمي أو في المساحات الميدانية. على المستوى الرقمي، لجأت المشاركات إلى تكييف اللغة المستخدمة لتجنّب خوارزميات الحظر، من خلال استبدال المصطلحات بأخرى أكثر قبولًا على المنصات (مثل استخدام "الصحة" بدل "الجنس")، أو تقديم الموضوعات من زاوية طبية ووقائية لتقليل التعرض للانتقادات أو الإبلاغات. كما اعتمدن على النشر المتكرر والمتنوع للمحتوى لبناء وعي تدريجي لدى الجمهور، إلى جانب الاستعانة بمختصين/ات طبيين لزيادة موثوقية الرسائل المقدمة.

أما في العمل الميداني، فقد واجهن تحديات مؤسسية وثقافية تمت مواجهتها من خلال التحايل على الشروط البيروقراطية، مثل العمل مع جمعيات أكثر تقبّلًا دون إظهار الهوية الكاملة للمبادرة أو تعديل صياغة المحتوى لتتوافق مع المتطلبات المحلية. كما لجأت بعض المشاركات إلى إشراك الجمهور في طرح الأسئلة بدلاً من تقديم المعلومة بشكل مباشر، مما يخلق مساحات أكثر تفاعلًا وأمانًا.

وتم الاعتماد على الشبكات الشخصية غير الرسمية لتأمين أماكن أو تسهيلات لوجستية. في ظل نقص التمويل، قامت بعض المبادرات بتمويل الأنشطة من موارد شخصية أو عبر متطوعين، خصوصًا لتغطية جوانب مثل التواصل مع فئات ذوي وذوات الإعاقة. هذه الاستراتيجيات، رغم بساطتها، تعكس مرونة وابتكارًا في مواصلة العمل ضمن بيئات مقيدة رقميًا ومجتمعيًا.

رصد الاحتياجات بناءًا على المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش

عبّرت المشاركات في المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش عن مجموعة متنوعة ومتشابكة من الاحتياجات التي تُعد ضرورية لتعزيز استدامة عملهن في مجال إنتاج وتطوير محتوى المتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة في السياقات المقيدة تقنيًا ومجتمعيًا. من أبرز هذه الاحتياجات:

1- سد الفجوة التقنية والمعرفية في التعامل مع خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي، حيث أعربت العديد من المشاركات عن عدم فهمهن الكافي لكيفية عمل هذه الخوارزميات، أو أسباب حجب المحتوى، مما يضعف قدرتهن على التنبؤ برد فعل المنصات تجاه منشوراتهن.

2- وقد تم التعبير عن الحاجة إلى دعم فني منتظم وتدريب على تحليل الأداء الرقمي، وإدارة الحملات التوعوية بطريقة تستجيب لقيود النشر، دون الإخلال بالمحتوى الحقوقي والنسوي.

3- كما أشرن إلى ضرورة خلق تواصل فعّال بين الفاعلين/ات في المجال الرقمي والنشاطية التقنية، بحيث يمكن تبادل المعرفة حول أدوات الحماية الرقمية، وآليات الضغط والمناصرة ضد الشركات الكبرى. فثمة شعور بالانفصال بين المؤسسات غير الربحية التي تعمل لأهداف تعليمية وحقوقية، وبين منطق الربح التجاري الذي تحكمه شركات التكنولوجيا. في هذا السياق، طالبت المشاركات بتطوير أدوات خوارزمية تراعي اللغة العربية وسياقها، وتستطيع التفرقة بين المحتوى الجنسي والمحتوى الجنسي التعليمي، وذلك للحد من الرقابة التلقائية التي تؤثر سلبًا على وصول المحتوى إلى الجمهور.

4- على المستوى الاستراتيجي، برزت الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المبادرات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال، عبر بناء شراكات متكافئة وتوفير قاعدة بيانات تشاركية تُوثق المعرفة والموارد والخبرات، مع مراعاة التعددية المنهجية والتكتيكية. وشددت بعض المشاركات على أهمية الاعتراف بشرعية المقاربات المختلفة، بدلًا من تبني خطاب إقصائي أو تنافسي، والدعوة للبناء على مجهودات الآخرين لا تقويضها.

5- كما تم التأكيد على أهمية ربط المحتوى الرقمي بالخدمات الواقعية المتاحة على الأرض، خاصة في الأماكن المهمشة والنائية، بهدف تحويل المعرفة إلى فعل وتمكين، إلى جانب توفير معلومات دقيقة عن أماكن الحصول على الدعم أو الرعاية الصحية.

6- كذلك، عبّرت المشاركات عن احتياج ملح للدعم النفسي المنظم للعاملات في المجال، نتيجة الضغوط المستمرة، والوصم، والتعرض للهجوم المجتمعي أو الرقمي، مما يُرهقهن نفسيًا ويُضعف من قدرتهن على الاستمرار. ودعت المشاركات لأن يتضمن تصميم المشاريع هذا النوع من الدعم كعنصر أساسي، لا هامشي.

7- أخيرًا، طُرحت أهمية إطلاق حملات جماعية وحوارات مباشرة مع منصات التواصل الاجتماعي، بهدف تعديل السياسات المتعلقة بمحتوى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والدفع نحو حماية واستدامة المعرفة الرقمية النسوية باللغة العربية. كل هذه الاحتياجات تعكس سعيًا لتوسيع هامش الحرية الرقمية، وتعزيز العدالة المعرفية، وبناء بنية تحتية مستدامة للعمل النسوي الرقمي في مصر.

نقاش نتائج المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش

تكشف المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش عن التعقيدات المختلفة النابعة من السياق المصري، والتي يتم في إطاره إنتاج ونشر وتداول المحتوى الرقمي المتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر. تتداخل في هذا السياق عوامل اجتماعية وثقافية وقانونية ورقمية، مما يُبرز الحاجة إلى مقاربة تقاطعية لفهم التحديات والفرص المتاحة.

في السياق الرقمي المصري، نلاحظ أن إنتاج المحتوى محكوم بالعديد من الإمكانيات التقنية والفنية التي تحد من تعدد الفاعلين/ات أو الاستمرارية في إنتاج وتطوير المحتوى. برغم تشابه التحديات، إلا أنها تؤثر بأشكال مختلفة على الفاعلين/ات بحسب تنوعاتهم. فمما سبق، استوضحنا أن صانعات المحتوى المستقلات يحظين بفرص دعم تقني وبناء قدرات أقل من زميلاتهن من المنخرطات في مؤسسات المجتمع المدني أو المبادرات النسوية. بالمثل، هناك تفاوتًا ملحوظًا بين الدعم الذي قد تتمكن بعض المؤسسات النسوية من توفيره لفرقها، وبين صعوبة التحصل على الدعم ذاته من قبل المبادرات النسوية الناشئة.

مع ذلك، تواجه المؤسسات النسوية الكثير من التحديات الخاصة بقلة التمويل والموارد المالية، وصعوبة التحصل على موافقات أمنية أو تصاريح خاصة بتدخلاتهم على الأرض. بينما تتعامل المبادرات مع صعوبات لوجستية، وصعوبات تنسيقية لغياب التسجيل الرسمي ولصعوبة الوصول لجهات حاضنة أو مستضيفة للأنشطة المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. يشير ذلك إلى ضرورة فهم الموقعات المختلفة للفاعلات والمؤثرات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكيف تؤثر التحديات ذاتها بأشكال مختلفة على صانعات المحتوى.

> **"رغم التنوع والغنى في الفاعلين الرقميين، تظل فجوة التنسيق والدعم قائمة، ما يتطلب مقاربة تقاطعية تفهم تعقيدات السياق المصري وتفاوت الفرص بين المبادرات والمؤسسات والمستقلات."**

يكشف وجود مبادرات نسوية، ومؤسسات مجتمع مدني، وصانعات محتوى مستقلات، وخلافهن عن زخم كبير في المساحات الرقمية حول إنتاج معرفة عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. من ناحية، قد يضيف ذلك الكثير من الغنى والأبعاد والتنوع في الموضوعات المطروحة والرسائل الصحية وزوايا النقاش والمقاربات. إلا أن البيانات تشير إلى وجود صعوبة كبيرة في التنسيق بين هذه الفئات المختلفة وبعضها البعض. في حالة صانعات المحتوى المستقلات، أشرن إلى أن التعاون مع المبادرات والمؤسسات النسوية يتم في حدود ضيقة، إلا أن بعض المشروعات والمؤسسات والمبادرات تحاول مؤخرًا التواصل أكثر من صانعات المحتوى المستقلات.

في الوقت ذاته، عبرت المشاركات في مجموعة النقاش وفي المقابلات الشخصية عن صعوبة التنسيق بين المؤسسات النسوية وبعضها البعض؛ حيث أن هناك تحديات خاصة بالوصول لمقاربات مشتركة في العمل، أو بفتح قنوات تواصل مباشر من شأنها أن تطور من تدخلات جميع الفاعلات وتساعد في مراجعة المقاربات والأفكار، والوصول لأشكال محتملة من التنسيق والتعاون. يؤثر ضعف التنسيق أيضًا على مراكمة المعرفة والخبرات الخاصة بالتعلم من التدخلات والمشروعات السابقة، حيث تبدأ بعض المبادرات/ المؤسسات تدخلاتها دون وجود قواعد بيانات أو توثيق للدروس المستفادة من مشروعات شبيهة أو حتى دون التعرف على من يقمن بتنفيذ تدخلات مشابهة في نفس الوقت للتنسيق.

نلاحظ هنا أيضًا أن تأثر المبادرات بذلك أكبر من تأثر المؤسسات الأقدم، كما أن تأثر المبادرات والمؤسسات من خارج العاصمة أكبر بسبب قلة الفرص المتاحة من البداية.

رغم أن تنسيق الجهود بين الفاعلين في المجال الرقمي يمكن أن يوسّع من أثر العمل الجماعي ويوفر المزيد من الاختيارات المتنوعة للمتابعين/ات، إلا أن ديناميكيات القوى بين المجموعات تُعيد إنتاج التراتبية داخل الحقل نفسه. فاختلاف المقاربات (بين من يشتغل من منطلق حقوقي، أو ديني، أو مجتمعي)، واختلاف الإمكانيات (بين من تعمل من القاهرة، أو من المحافظات، أو بموارد محدودة)، يعيق التعاون ويُنتج نزاعات تهدر الطاقة وتقلّص التأثير. يُرفض خطاب البعض على أنه "غير نسوي كفاية"، أو "محافظ"، ما يخلق مساحات موازية لا تتلاقى، ويُفقد الحركة النسوية والحقوقية الكثير من قوتها.

> **"رغم الاعتقاد الشائع بأن الفضاء الرقمي أكثر أمانًا، تُظهر البيانات أن الناشطات يتحفّظن في النشر أونلاين لحماية عملهن الميداني وثقة الجمهور، في ظل رقابة مجتمعية مستمرة لا تقتصر على المساحات الفيزيائية."**

بينما نميل في حديثنا عن المساحات الرقمية إلى أن نعتبرها "افتراضية" أو أكثر "أماناً" من المساحات الأوفلاين/ الفيزيائية، تكشف البيانات عكس ذلك. في واقع الأمر، تعتبر المساحات الرقمية امتدادًا للعمل على الأرض؛ حيث أننا نرى من البيانات أن الفاعلين هم/ن أنفسهم/ن جزءًا من مؤسسات وشبكات ومبادرات متواجدة في مساحات أخرى وتستكمل عملها أونلاين. بالتوازي مع ذلك، نستشف من المقابلات الشخصية تفضيل المشاركات في الكثير من الأحيان للمساحات الأوفلاين عن المساحات الأونلاين، رغم التوقع أن المساحات الأونلاين أكثر أمانًا، وتحفظهن في ما يقمن بنشره أونلاين حتى لا يؤثر ذلك على أنشطتهم/ن على الأرض وثقة الفئات المستهدفة فيهم/ن -خاصة في حالة المؤسسات والجمعيات-.

تمتد أيضًا الاعتبارات القانونية المختلفة والتحديات المتعلقة بالاستهداف والتهديد والتنمر والتخوين إلى المساحات الأونلاين كما تواجهها الناشطات في العموم خلال عملهن على الأرض.

تُعيد وسائل التواصل الاجتماعي تشكيل المجال العام، لكنها لا تُحرّره من رقابة الأسرة، والجيران، وزملاء العمل، والمجتمع ككل. فالتعبير عن قضايا الجسد والجنس في المجال الرقمي قد يرتدّ إلى الفضاء الخاص، ويُهدد العلاقات الأسرية، والسمعة، والأمان. هذا الانكشاف المستمر يحدّ من قدرة النساء على المشاركة بحرية، ويجعل من التواجد الرقمي فعل مقاومة بحد ذاته، يتطلب شجاعة وصمودًا يوميًا، ويجعل إنتاج المحتوى نفسه شكلًا من أشكال الفعل السياسي، وإن لم يُقدَّم بهذا الوصف.

تظهر التحديات أيضًا التشابك والتداخل بين المساحات الأونلاين والأوفلاين؛ بحيث تمتد التهديدات لتشمل المساحتين، ويؤثر التحدي القانوني على كليهما. على عكس النظرة السائدة أن المساحات الأونلاين قد تتيح المزيد من الحرية في التعاطي مع قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كشفت المقابلات عن تفضيل أوسع لتناول الموضوعات الأقل شيوعًا تحديدًا في مساحات أوفلاين.

أما بخصوص منصات التواصل الاجتماعي، فرغم ما أتاحته تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ICT من أدوات جديدة للتواصل والتنظيم، إلا أنها ليست حقلًا نقيًا من الهيمنة. مع الرقابة المتزايدة من الدولة، وشراء المنصات الكبرى أو التحالف معها، وفرض التوجهات السياسية لهذه المنصات على المحتوى، والاحتكام إلى ضوابط ومعايير فضفاضة لا يسهل التعامل معها، باتت هذه الوسائط ميدانًا للمراقبة وتقييد الفعل، أكثر من كونها أدوات تحرر. ويُصبح النجاح في الوصول الرقمي مشروطًا بالفهم العميق للوغاريتمات، وتكييف الرسائل وفقها، والتبادل والتوافيق المستمرة لملاحظة إذا ما كان يمكننا تجنب الرقابة الرقمية والحجب والتظليل والحظر. يتطلب ذلك موارد ومهارات لا تمتلكها معظم صانعات المحتوى ، مما يُعيد إنتاج التفاوتات داخل المجال الرقمي نفسه. بالمثل، تشكل هذه المناورات والتكتيكات المختلفة مساحات للمقاومة والتفاوض مع القوى الرسمية والرأسمالية والمجتمعية؛ للاستمرار في عملية إنتاج المحتوى والوصول للفئات المستهدفة.

> **"تحوّلت منصات التواصل من أدوات تحرر إلى ميادين للمراقبة، تُمارس فيها رقابة غير شفافة على صانعات المحتوى، وتُجبرهن على تعديل الرسائل وتطويع اللغة لتفادي الحظر، مما يعيد إنتاج التفاوتات داخل المجال الرقمي نفسه."**

بحد ذاته، يعتبر حجب المحتوى بشكل ممنهج وتقليص انتشاره حينما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خرقًا للحق في التعبير والوصول للمعلومات كجزء أصيل من الحقوق الرقمية. حيث يُفرَض على صانعات المحتوى رقابة مبهمة عبر "المعايير المجتمعية" للمنصات، دون شفافية أو قابلية للطعن. الرقابة لا تُمارس فقط على المحتوى، بل تمتد إلى الحسابات الشخصية، وبيانات المتابعين، والرسائل الخاصة، ما يضع الجميع تحت مجهر المراقبة والاحتمال الدائم للحذف أو التبليغ أو التهديد. هذه القيود تُحوّل فعل النشر إلى مجازفة، وتفرض على الناشطات معرفة قانونية وتقنية عالية لا تكون دائمًا متاحة لهن.

هنا، نفهم من خلال الإنترنت النسوي وهم حياد التكنولوجيا، حيث أن الرقابة الرقمية على الجسد والمعرفة النسوية ليست صدفة، بل امتداد لسياسات قمع أوسع. وتُضطر صانعات المحتوى إلى استخدام الحذف الذاتي، والتعديل اللغوي، والرموز البصرية البديلة لتجاوز خوارزميات الحجب، وهو ما يؤثر أحيانًا على جوهر الرسالة أو يُسطّحها، ويُعقّد وصولها للفئات الأكثر هشاشة.

إن تحليل التحديات لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الطابع المتقاطع لهذه التجربة. التحديات الرقمية لا تُفصل عن التهديدات الأمنية، ولا عن الإقصاء المجتمعي، ولا عن السيطرة الذكورية على الحيز العام والخاص. التحديات التي تواجهها النساء في نشر محتوى صحي أو تعليمي عن أجسادهن هي جزء من منظومة أوسع تُخضع المعرفة الجنسية لرقابة سياسية ودينية واقتصادية. من هنا، فإن مقاومة هذه التحديات لا تكون فقط بالتكيّف مع خوارزميات المنصات، بل بإعادة تشكيل المجال الرقمي برمّته كمساحة للحق، والعدالة، والكرامة، ومساءلته بشكل مستمر.

يتطلب تحسين إنتاج واستهلاك المحتوى الرقمي المتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والرقمية. يجب تعزيز التثقيف الجنسي الشامل، وضمان العدالة في الوصول إلى المعلومات، وتوفير الدعم النفسي والتقني لصانعات المحتوى، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المجموعات المختلفة لتوحيد الجهود وتحقيق تأثير أكبر.

توصيات البحث

في ضوء ما كشفت عنه الدراسة من تحديات تقنية، قانونية، نفسية، ومجتمعية تواجه صانعات المحتوى في موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، تُقدَّم التوصيات التالية لتوجيه التدخلات المستقبلية وتعزيز الأثر والاستدامة في هذا المجال:

1. تدريبات تقنية متخصصة لتطوير المحتوى الرقمي

تشير النتائج إلى حاجة ملحة لتدريب صانعات المحتوى والعاملات في المبادرات النسوية على الجوانب التقنية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي، مثل:

- فهم آليات عمل خوارزميات المنصات المختلفة وكيفية تجنب الحجب أو التظليل (shadowbanning).
- استخدام الإعلانات الرقمية بشكل فعّال لتوسيع الوصول، خاصة على محتوى يتعلق بالصحة الجنسية.
- مهارات تحرير الفيديو وتصميم المحتوى البصري الملائم للمنصات المختلفة (إنستغرام، يوتيوب، تيك توك).
- استخدام أدوات التحليل الرقمي (analytics) لفهم التفاعل مع المحتوى وتحسين استهداف الجمهور.
- تدريب على تصميم وتنفيذ الحملات الرقمية حول موضوعات حساسة.
- توضيح سياسات المنصات الكبرى (Big Tech) فيما يخص حذف أو تقييد المحتوى، وفتح قنوات تواصل مع ممثلي هذه المنصات لتوضيح سياسات الحجب وتقديم الطعون (appeals).

2. تعزيز الأمان الرقمي والاستجابة للتهديدات الإلكترونية

يُوصى بتوفير تدريبات عملية حول:

- تأمين الحسابات الرقمية الشخصية والمؤسسية.
- التشفير الآمن للبيانات الحساسة مثل بيانات الخطوط الساخنة ومجموعات المشورة.
- كشف محاولات الاختراق والاستهداف.
- إعداد خريطة رقمية بالبرمجيات والتطبيقات التي تدعم الأمان الرقمي بالتعاون مع جهات متخصصة مثل منظمة سمكس (SMEX).

3. بناء وعي قانوني لدى الفاعلات في المجال

أشار عدد من المشاركات إلى الغموض المحيط بالإطار القانوني الناظم لنشر محتوى أونلاين، خاصة فيما يتعلق بقوانين الجرائم الإلكترونية، وقيم الأسرة المصرية، وغيرها من المواد الفضفاضة التي قد تُستخدم لتجريم المحتوى التوعوي. لذا نوصي بتقديم جلسات توعية قانونية مبسطة لفهم المخاطر القانونية المحتملة، وكيفية الحماية القانونية في حال التعرض لأي ملاحقة.

4. بناء شبكات دعم ورفاه نفسي

بالنظر إلى الضغط النفسي والجهد العاطفي المصاحب للعمل في هذا المجال، نوصي بـ:

- توفير تدريبات دورية حول العناية بالنفس والرفاه الذاتي.
- إدماج الإسعافات النفسية الأولية ضمن تدخلات التدريب.
- تأمين تمويل مرن للمؤسسات والمبادرات لدعم أنشطة العناية بالرفاه الداخلي.
- عقد لقاءات جماعية للفاعلات في المجال لتبادل الخبرات وتقديم الدعم المتبادل ومشاركة التكتيكات اليومية التي تُساعد على الاستمرار.

5. تعزيز التشبيك وبناء التحالفات بين الفاعلين/ات

تُظهر النتائج وجود فجوة واضحة بين المؤثرات المستقلات، والمبادرات النسوية الشابة، والمؤسسات الأكثر رسوخًا في المجال. وعليه، نوصي بـ:

- تنظيم لقاءات دورية تجمع بين هذه الجهات لخلق حوار مفتوح وبناء تعاونات استراتيجية.
- تطوير خريطة موارد وقاعدة بيانات معرفية مفتوحة تشمل تعريفًا بالمبادرات، وتدخلاتها، وخبراتها في المجال.
- تقديم تدريبات متخصصة حول بناء التحالفات، وطرق التشبيك في السياق المحلي، ومهارات العمل الجماعي في بيئات متباينة.

6. تصميم مسار تدريبي خاص بصانعات المحتوى الجدد

نقترح تطوير برنامج تدريبي مخصص لصانعات المحتوى الجدد ممن يعملن على موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية، يدمج بين المهارات التقنية والنهج الحقوقي، ويراعي الحساسية الجندرية والثقافية. يهدف هذا التدريب إلى رفع جودة المحتوى العربي، وربط المستقلات بالمجتمع المدني، وفتح قنوات دعم جماعي لهن.

7. التفكير في استراتيجيات الاستدامة المالية

نظرًا لتقلص التمويل الموجه للتدخلات الرقمية وتغير أولويات الممولين، نقترح تنظيم جلسات نقاشية مع المؤسسات الشريكة لمشاركة التكتيكات المالية التي يمكن اتباعها في سياقات الشح التمويل، وتحقيق الاستدامة للمبادرات الصغيرة والمتوسطة، خاصة التي تركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أونلاين.

8. تدريب مدربات TOT في الموضوعات الصحية والجنسية

تشير الحاجة الميدانية إلى أهمية إعداد مدربات مؤهلات على تقديم تدريبات تستند إلى المعرفة الطبية والحقوقية الدقيقة، مع مراعاة السياقات الثقافية والمجتمعية، والتركيز على المهارات الرقمية لتقديم هذه التدريبات أونلاين أو في مساحات مختلطة.

9- حملات الضغط والمناصرة الموجهة للشركات الكبرى (Big Tech):

توصي الدراسة بإطلاق حملات ضغط تشاركية موجهة إلى شركات التكنولوجيا الكبرى مثل Meta وTikTok وGoogle، بهدف تمييز المحتوى التوعوي المرتبط بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، خاصة في السياق العربي. ويتطلب ذلك بناء تحالفات إقليمية تضم منظمات نسوية وحقوقية وخبراء/خبيرات في التكنولوجيا الرقمية، للتوثيق المنهجي لحالات الحذف والتظليل الرقمي، ومطالبة الشركات بالشفافية بشأن معاييرها، وتوفير آليات استئناف عادلة باللغة العربية.

كما ينبغي فتح قنوات اتصال مباشرة مع ممثلي السياسات العامة في هذه المنصات، بالتعاون مع منظمات تعمل على الحقوق الرقمية مثل SMEX، لطرح توصيات تحمي المحتوى الحقوقي من الرقابة المجحفة، وتدفع نحو بيئة رقمية أكثر عدالة وشمولًا.

10- الأبحاث المستقبلية:

تسلّط الدراسة الضوء على عدد من الفجوات المعرفية التي تستدعي المزيد من البحث، خاصة فيما يتعلق بتفاعل الجمهور مع المحتوى الرقمي، وتحول المعرفة إلى ممارسات حياتية. وتوصي بإجراء دراسات كمية وكيفية حول فاعلية المحتوى الرقمي في تغيير السلوك والمواقف، بالإضافة إلى أبحاث تركز على تلقي وتأويل الجمهور للمحتوى في سياقات جندرية وطبقية وثقافية متنوعة.

كما تدعو إلى تحليل تقاطعي للخطاب الرقمي يأخذ بعين الاعتبار الدين، النوع الاجتماعي، الطبقة، والإعاقة، بالإضافة إلى بحوث معمقة حول سياسات الرقابة الرقمية، وتاريخ الحذف الرقمي باللغة العربية، وبنية إنتاج المعرفة النسوية في الفضاء الرقمي. تهدف هذه الأبحاث إلى دعم السياسات والتدخلات القائمة على الأدلة وتعزيز العدالة الرقمية والمعرفية في موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ختام

يكشف هذا البحث، من خلال تحليل المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش والاستبيان، عن تعقيدات الواقع الرقمي والمجتمعي الذي تعمل فيه الفاعلات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر. فعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه الفضاءات الرقمية في إيصال المعرفة وإعادة تشكيل المجال العام لصالح النساء والفئات المهمشة، إلا أنها تظل محاطة بتحديات متشابكة من رقابة رقمية، ومجتمعية، وأمنية، وقانونية، ونفسية، فضلاً عن الفجوات المعرفية والتقنية التي تعيق استدامة هذا العمل.

وقد أظهرت التجارب الميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أن الفعل الرقمي في هذا السياق ليس مجرد إنتاج معلومات، بل هو شكل من أشكال المقاومة اليومية، تتقاطع فيه الجغرافيا مع الجندر، والرقابة مع المعرفة، والسياسة مع الجسد. وفي ظل القيود المتزايدة التي تفرضها الدولة، والمنصات الرقمية، والمجتمع، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات جماعية مرنة وعابرة للمجالات (أونلاين وأوفلاين)، تُمكّن من بناء شبكات دعم فعالة، وتخلق فضاءات آمنة للمعرفة والتعلّم والعمل المشترك.

لقد حاول هذا البحث أن يدمج بين التحليل النظري الدقيق والممارسات الميدانية الحية، من منظور تقاطعي وحقوقي، يضع في الاعتبار الفاعلات في المركز، ويعيد الاعتبار لأصواتهن وتجاربهن كجزء أساسي من إنتاج المعرفة. ونأمل أن يكون هذا الجهد مساهمة في خلق مساحات أوسع للنقاش والعمل والتغيير، نحو بيئة رقمية ومجتمعية أكثر عدالة، وشمولًا، وإنصافًا للجميع.

ختام

يكشف هذا البحث، من خلال تحليل المقابلات الشخصية ومجموعة النقاش والاستبيان، عن تعقيدات الواقع الرقمي والمجتمعي الذي تعمل فيه الفاعلات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في مصر. فعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه الفضاءات الرقمية في إيصال المعرفة وإعادة تشكيل المجال العام لصالح النساء والفئات المهمشة، إلا أنها تظل محاطة بتحديات متشابكة من رقابة رقمية، ومجتمعية، وأمنية، وقانونية، ونفسية، فضلاً عن الفجوات المعرفية والتقنية التي تعيق استدامة هذا العمل.

وقد أظهرت التجارب الميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أن الفعل الرقمي في هذا السياق ليس مجرد إنتاج معلومات، بل هو شكل من أشكال المقاومة اليومية، تتقاطع فيه الجغرافيا مع الجندر، والرقابة مع المعرفة، والسياسة مع الجسد. وفي ظل القيود المتزايدة التي تفرضها الدولة، والمنصات الرقمية، والمجتمع، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات جماعية مرنة وعابرة للمجالات (أونلاين وأوفلاين)، تُمكّن من بناء شبكات دعم فعالة، وتخلق فضاءات آمنة للمعرفة والتعلّم والعمل المشترك.

لقد حاول هذا البحث أن يدمج بين التحليل النظري الدقيق والممارسات الميدانية الحية، من منظور تقاطعي وحقوقي، يضع في الاعتبار الفاعلات في المركز، ويعيد الاعتبار لأصواتهن وتجاربهن كجزء أساسي من إنتاج المعرفة. ونأمل أن يكون هذا الجهد مساهمة في خلق مساحات أوسع للنقاش والعمل والتغيير، نحو بيئة رقمية ومجتمعية أكثر عدالة، وشمولًا، وإنصافًا للجميع.

قائمة المراجع

AFE (Arab Foundation for Freedoms and Equality). (2021). Digital Censorship of Sexual Content in MENA. [online] Available at: https://afemena.org [Accessed 11 July 2025].

Al-Rawi, A. (2014). Women's rights in the Arab world: Social media and the Arab Spring. International Journal of Communication, 8, pp.1147–1168.

Al-Rawi, A. (2014). The Arab Spring and online protests in Iraq. International Journal of Communication, 8, pp.1139–1150.

APC (Association for Progressive Communications). (2016). Feminist Principles of the Internet. [online] Available at: https://www.apc.org [Accessed 11 July 2025].

Bentivegna, S. (2006). Rethinking politics in the world of ICTs. European Journal of Communication, 21(3), pp.331–343.

Carney, N. (2016). Technology and the Public Sphere: Social Media and the Arab Spring. tripleC: Communication, Capitalism & Critique, 14(1), pp.178–190.

Carney, J. (2016). Rethinking the public sphere: Social media and contemporary activism. Critical Sociology, 42(3), pp.173–197.

Collins, P.H. and Bilge, S. (2016). Intersectionality. Cambridge: Polity Press.

Crenshaw, K. (1991). Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence against Women of Color. Stanford Law Review, 43(6), pp.1241–1299.

DeNardis, L. (2020). The Internet in Everything: Freedom and Security in a World with No Off Switch. New Haven: Yale University Press.

El-Nawawy, M. and Khamis, S. (2009). Islam Dot Com: Contemporary Islamic Discourses in Cyberspace. In: Ben Moussa, M. (2013). Women and Media in the Middle East.

Goldfarb, E.S. and Lieberman, L.D. (2021). Three Decades of Research: The Case for Comprehensive Sex Education. Journal of Adolescent Health, 68(1), pp.13–27.

Khanna, A. (2012). Seeing citizen action through an "unruly" lens. Development, 55(2), pp.162–172.

Khanna, A., Elander, M. and Khatun, R. (2013). Sexuality and the Politics of Sexuality in the Global South: Experience from the Global South. IDS Bulletin, 44(5-6), pp.1–6.

Khanna, A., Pratt, B. and Wrigley, R. (2013). Unruly Politics: A Reader. Development Leadership Programme.

Lynch, M. (2011). After Egypt: The limits and promise of online challenges to the authoritarian Arab state. Perspectives on Politics, 9(2), pp.301–310.

Mohanty, C.T. (2003). Feminism Without Borders: Decolonizing Theory, Practicing Solidarity. Durham: Duke University Press.

Morozov, E. (2011). The Net Delusion: The Dark Side of Internet Freedom. New York: PublicAffairs.

Motherbeing. (2021–2023). Social Media Posts and Commentary. [Instagram and Facebook pages].

Noble, S.U. (2018). Algorithms of Oppression: How Search Engines Reinforce Racism. New York: NYU Press.

Ross, L. and Solinger, R. (2017). Reproductive Justice: An Introduction. Oakland: University of California Press.

SisterSong. (2003). Reproductive Justice Briefing Book. Atlanta: SisterSong Women of Color Reproductive Justice Collective.

SMEX (Social Media Exchange). (2022). Sexual Expression and Social Media in MENA. [online] Available at: https://smex.org [Accessed 11 July 2025].

Tadros, M. (2011). Women engaging politically: Beyond magic bullets and motorways. IDS Bulletin, 42(5), pp.1–10.

Tadros, M. (2011). The Muslim Brotherhood's gender agenda: Reproductive rights and women's political participation. IDS Bulletin, 42(1), pp.88–94.

Tarrow, S. (2011). Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics. 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Tufekci, Z. (2015). Algorithmic harms beyond Facebook and Google: Emergent challenges of computational agency. Colorado Technology Law Journal, 13, pp.203–218.

UNESCO. (2018). International Technical Guidance on Sexuality Education: An Evidence-Informed Approach for Schools, Teachers and Health Educators. Paris: UNESCO.

الحب. ثقافة. (2020–2023). منشور عن الرقابة الرقمية على محتواها. [online] Available via: https://lmarabic.com [Accessed 11 July 2025].